



التزامات بالعمل



مؤتمر القمة العالمي
للعمل الإنساني

اسطنبول

٢٣ - ٢٤ أيار / مايو ٢٠١٦



”اجتمعت الحكومات والأشخاص المتضررون من الأزمات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ووكالات الأمم المتحدة وشركاء آخرون وأعربوا عن دعمهم لخطة العمل من أجل الإنسانية والمسؤوليات الأساسية الخمس التي تضمنتها. وقد بات تنفيذ هذه الخطة محتملاً حتى يتسمى لنا أن نعي الناس على العيش في كرامة ورحاء، ولكي نفي بالوعد الذي أُعلن في الاتفاقيين التاريخيين المبرمدين في العام الماضي بشأن خطة التنمية المستدامة وتغيير المناخ“.

بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة

ترتکر هذه الوثيقة على استعراض للالتزامات التي أعلنت في إطار مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. ويتمثل التشتّت من هذه الالتزامات عملية جارية. وقد أقرت البيانات والأشكال المستخدمة في هذا التقرير لغاية ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٦.

صورة الغلاف: أماط حفل اختتام مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني اللثام عن لوحة جدارية طوّلها ٣٠ قدمًا بعنوان ”إنسانية مشتركة“ رسّمها المشاركون في مؤتمر القمة على مدار انعقاده. وتصور هذه المبادرة الفنية التفاعلية المشتركة فكرة ”النادي من أجل العمل“.
الصورة: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية/ إيليف أوزتورك



المحتويات

الصفحة

٥	مقدمة
٧	موجز بالنتائج الرئيسية .. .
١٠	أرقام أساسية .. .
١٢	القيادة السياسية لمنع نشوب التزاعات وإنمائها ..
١٧	التمسك بالقواعد التي تصنون الإنسانية ..
٢٠	عدم ترك أي أحد خلف الركب .. .
٢٨	تغيير حياة الناس: من تقديم المعونة إلى إهاء العوز .. .
٣٦	الاستثمار في الإنسانية .. .
٤١	استنتاج .. .
٤٣	المرفق: عرض بياني لمبادرات أصحاب المصلحة المتعددين و مجالات العمل بحسب المسؤولية الأساسية .. .

إطار مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني

اسطنبول، ٢٤-٢٣ أيار/مايو ٢٠١٦



٣٢ التزاماً أساسياً ◀ ٧ موائد مستديرة

التمويل: الاستثمار في الإنسانية

- زيادة قاعدة الموارد وتنوعها
- تكثين العمل الإنساني الوطني والخليجي بزيادة حصة التمويل المتأتية له
- تسريع زيادة التمويل الإنساني المنعول للسواءات المترادفة
- الاستثمار في إدارة المخاطر
- تكتيف الصكوك الدولية لتلبية الاحتياجات العاجلة وزيادة القدرة على الصود

التصدي للكوارث الطبيعية وتغير المناخ إدارة المخاطر والازمات باتباع نهج مختلف

- تنفيذ استراتيجيات المناخ تعزيز الإدارة الوطنية والخلية لخاطر الكوارث وتغير المناخ
- الاستثمار في البيانات والتحليل والإثمار المبكر
- بناء قدرة المجتمعات المحلية على الصود وكخط
- استجابة أساسية أولى
- حمل المساعدة الإنسانية الإقليمية والعالية لمواجهة الكوارث الطبيعية مكثفة للجهود الوطنية والخليجية

تغير حياة الناس: من تقديم المعونة إلى إهاء العوز

- اللتزام بأسلوب جديد في العمل يلبي الاحتياجات الإنسانية العاجلة
- تعزيز التمويل المنسق الذي يجحب التحجز من خلال دعم الواقع الجماعية

النساء والفتيات: تحفيز العمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين

- تمكين النساء والفتيات كأطراف حفارة للتغيير وقادته له
- ضمان حصول جميع خدمات الصحة الجنسية والإيجابية
- تفعيل فجع عالي المستوى لمنع العنف الجنسي والتتصدي له
- ضمان مراعاة برامج المساعدة الإنسانية للمسالك الجنسانية
- الامتثال لسياسات العمل الإنساني المصونة التي تشken المرأة وضمان حقوقها

عدم ترك أي أحد خلف الركب: التزام بالتصدي للتشرييد القسري

- تنفيذ فجع جديد في الصدري للتشرييد
- تعزيز حلول دائمة لصالح اللاجئين والشريدين
- الشروع السدادي إلى ٢٠٣٠ توفر دعم مالي وسياسي متزايد للبلدان والمجتمعات الضيقية للأجانب
- تقاسم المسؤولية عن اللاجئين
- تعزيز حماية اللاجئين والمشردين داخلياً

المسك بالقواعد التي تصنون الإنسانية

- تعزيز احترام القانون الدولي
- حماية المدنيين من الأسلحة المفجحة
- وتحث استخدام المبادرات في الأغراض العسكرية
- كفاءة توفير المساعدة الإنسانية بسرعة ودون معوقات
- حماية أفراد الرعاية الصحية والإغاثة الإنسانية من الاختيارات
- المجاورة بفرض اتهاكات القانون الدولي وإدانتها

القيادة السياسية لمنع نشوء التراعات وإيقائها

- التحرك المبكر في حالات التزاع الخاملة
- تحسين القدرات المواجهة لأزمات متعددة في وقت واحد
- توفير قيادة سياسية لمنع نشوء التراعات
- معالجة الأسباب الجذرية للتزاع
- بساطة الممارسات والدروس الجديدة



- الاستثمار في القرارات الأخلاقية
- الاستثمار بحسب المخاطر
- الاستثمار في الاستقرار
- تكميل الشائع وعدم التجزء: الانتقال من تمويل المشاريع إلى تمويل الشائع
- تبني قاعدة الموارد وزيادة كفاءة الكلفة



٤ العمل بشكل مختلف من أجل إهاء العوز

- تعزيز النظم الطبيعية والخلية بدلاً من التسبّب بها
- معالجة مكان المضيق لدى المهاجرين والشرعيه
- القضاء على انعدام الجنسية في غضون العقد المثلث
- تمكين النساء والفتيات ومحابيهن ضد الفحوات التعليمية التي تواجه الأطفال والراهقين والشباب
- تمكين المرأهين والشباب لكي يكونوا عناصر مساعدة على التحول الإيجابي
- التصدي لأحوال الغصان والأقليات الأخرى في سياقات الأزمة



٣ عدم ترك أي أحد خلف الركب

- الحد من التشتّر ومحابيه
- معالجة مكان المضيق لدى المهاجرين والشرعيه
- القضاء على انعدام الجنسية في غضون العقد المثلث
- تمكين النساء والفتيات ومحابيهن ضد الفحوات التعليمية التي تواجه الأطفال والراهقين والشباب
- تمكين المرأهين والشباب لكي يكونوا عناصر مساعدة على التحول الإيجابي
- التصدي لأحوال الغصان والأقليات الأخرى في سياقات الأزمة



٢ احترام قواعد الحرب

- احترام وحماية المدنيين والأعيان المدنية في سياق أعمال القتال
- ضمان انتقال الوسائل الكامل لبعض المساعدة الإنسانية والقطبية وتوفر أسلحة لها عدم السقوط عن الاتهاكات
- اتخاذ خطوات ملموسة لتحسين الامتثال والمساءلة
- التصدي بالقواعد: تنظيم حملة عالمية لتأكيد القواعد التي تصنون الإنسانية



١ منع نشوء التراعات وإيقائها

- التحلي بقيادة سياسية مناسبة ومتماكة وحازمة
- التحرك المبكر
- الاختراق المستمر والاستثمار في الاستقرار
- إيجاد حلول بمشاركة الناس ومن أجلهم

خطة العمل من أجل الإنسانية ٥ مسؤوليات أساسية





مقدمة

وعلاوة على ذلك، جرى في مؤتمر القمة استهلال قرابة عشرين مبادرة وشراكة وائتلافاً جديداً وكلها تدعم خطة العمل من أجل الإنسانية. وتختضن مؤتمر القمة عن مئات الالتزامات التي ترمي إلى تحقيق هذه المبادرات الجديدة وطرح أيضاً كثيراً من المبادرات الجديدة لدعم مجالات العمل القائمة. وترد في مرفق التقرير قائمة بهذه المبادرات.

ويعتمد التحليل الذي يرد فيما يلي على الالتزامات التي قدمها أصحاب المصلحة عن طريق المنصة الإلكترونية للالتزامات أو قدمت خطياً إلى أمانة مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني أو إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.^(١) وفي عدد محدود من الحالات أدرجت في هذا التقرير التزامات أعلنت شفاهة في مؤتمر القمة.

وتتفاوت هذه الالتزامات في طبيعتها: فبعضها يمثل تعهدات جديدة قابلة للقياس ومحددة زمنياً، في حين يمكن وصف بعضها الآخر بشكل أدق بأنه تعبير عن الدعم والنية. وثمة عدد من الالتزامات غير متوازن تحديداً مع فئة بعينها، أو يتألف من عدة أهداف مجمعة في التزام واحد. غير أن وثيقة "الالتزام بالعمل" تفيد في استقاء صورة عامة عن التحولات

تعزز الوثيقة الحالية المعروفة "الالتزام بالعمل"، الالتزامات المعلنة لدعم خطة الأمين العام للعمل من أجل الإنسانية،^(٢) في إطار مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. وقد أعد هذا التقرير على نحو مطابق للمسؤوليات الأساسية الخمس لخطة العمل المرفقة بتقرير الأمين العام المعروف: "إنسانية واحدة، مسؤولية مشتركة"، الذي استُخدم كإطار شامل لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني.

وجرى قبل انعقاد مؤتمر القمة وأثناءه وبعد تجميع نوعين من الالتزامات. النوع الأول يتمثل في إعلانات التأييد للالتزامات الأساسية الاثنين والثلاثين التي وضعت للموائد المستديرة السبع للقادة الرفيعي المستوى المعقودة في إطار مؤتمر القمة، ومن أجل دعم التحولات الاستراتيجية والعملية والسياسية الأربع والعشرين التي تدعو إليها خطة العمل من أجل الإنسانية.^(٣) وُدعى أصحاب المصلحة أيضاً إلى إبداء التزامات فردية أو مشتركة. وقصد بذلك هذه الالتزامات أن تكون داعمة لتنفيذ واحد أو أكثر من الالتزامات الأساسية، أو داعمة عموماً للنهوض بخطة العمل من أجل الإنسانية.

(١) يمكن الاطلاع على خطة العمل من أجل الإنسانية من خلال العنوان الإلكتروني التالي: <https://www.worldhumanitariansummit.org>

(٢) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن الالتزامات الأساسية الاثنين والثلاثين ، يُرجى الرجوع إلى الشكل البياني الوارد في الصفحة ٤ .

(٣) يتضمن هذا التقرير إعلانات تأييد للالتزامات الأساسية سُجلت عبر المنصة الإلكترونية للالتزامات التابعة لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني أو بالبريد الإلكتروني حتى ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦ . وباعتبار أن الالتزامات الأساسية تمثل ركائز خطة الأمين العام للعمل من أجل الإنسانية، لم يجر إدراج كيانات الأمم المتحدة في أي أرقام ذات صلة بإعلانات تأييد الالتزامات الأساسية. وأدرجت في هذا التحليل الالتزامات الفردية والمشتركة التي جُمعت لغاية ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٦ . ونظراً إلى أن التحقق من أصحاب المصلحة عن الالتزامات الفردية والمشتركة عملية جارية، فإن هذه الأرقام عُرضة للتغير.



أو التغيرات التي تنادي بها خطة العمل من أجل الإنسانية وكانت وراء توليد معظم الرخص والالتزامات في مؤتمر القمة، كما تسلط الضوء على نماذج لهذه التعهادات.

إلى الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة عن نتائج مؤتمر القمة و مجالات الأولوية التي انبثقت عنه، وسيعطي توجيهات بشأن الكيفية التي يمكن أن تحرز بها تقدماً في هذه المجالات ونواصل النهوض بخطة العمل من أجل الإنسانية. واعتباراً

من نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ سيتاح لعموم الجمهور الاطلاع على جميع الالتزامات في المنصة الإلكترونية للعمل والالتزامات والتحول.

وتمثل الالتزامات المعلنة في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني نقطة انطلاق وتعبير عن رغبة جماعية في تحقيق نتائج حذرية أفضل لصالح المتضررين من الأزمات الذين يعيشون في أحوال هشة. وسيقدم الأمين العام في أيلول/سبتمبر تقريراً



موجز بالنتائج الرئيسية

العضوية في مجلس الأمن إلى الامتناع عن ممارسة حق النقض في مواجهة الفظائع الجماعية.

وبرزت مسألة منع العنف الجنسي كمسألة رئيسية أدت إلى توليد التزامات بالمشاركة في المبادرات العالمية لإنهاء العنف المرتكب بحق النساء والفتيات وتمويل هذه المبادرات أو دعمها بأشكال أخرى.

وفضلاً عن ذلك أعاد أصحاب المصلحة المتعددون تأكيد تمسكهم بالمبادئ الإنسانية وتعهدوا بالخاد إجراءات تعزيزها وترسيخها. وأكدت المداولات الجارية على مدار مؤتمر القمة الأهمية المستمرة للمبادئ الإنسانية وما تتبوأه من مكانة بارزة.

٢ - تنفيذ هج جديد حيال التشريد القسري
[المسؤولية الأساسية الثالثة: عدم ترك أي أحد خلف الركب]

حظيت دعوة خطة العمل من أجل الإنسانية إلى تقليل التشرد ومواجهته بشان أعلى عدد من التزامات الفردية والمشتركة تتصل بتحول أحدادي افترحته الخطأ. وتشير التزامات إلى وجود توافق واضح على أن التصدي للتشريد القسري المزمن أولوية إنسانية بقدر ما هو أولوية سياسية وإنمائية. وأبدى عدد كبير من أصحاب المصلحة التزامهم بتلبية احتياجات المشردين والمجتمعات المضيفة لهم على السواء، وأعلن كثير منهم عن تعهدات مالية كبيرة لدعم البلدان المضيفة. وجرى الإقرار بضرورة التوصل إلى حلول دائمة للاجئين والمشردين داخلياً وبذل جهود أكبر لإقامة تعاون جديد من أجل تقاسم المسؤولية على نحو يمكن التنبؤ به ومنصف فيما بين بلدان الأصل وبلدان العبور وبلدان إعادة التوطين.

تشير الالتزامات المنشقة عن مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني إلى الدعم الواسع الذي تحظى به خطة العمل العالمي من أجل الإنسانية ومسؤولياتها الأساسية الخامسة. ويعطي مجرد العدد الذي بلغته هذه الالتزامات - وهو يزيد على ١٤٠ ٣ من الالتزامات الفردية والمشتركة المجمعة حتى تاريخه - دلالة واضحة على رغبة جميع أصحاب المصلحة المشاركون في مؤتمر القمة في تحقيق نتائج أفضل لصالح ملايين الناس الذين يخشى أن يُتركوا خلف الركب جراء التزاعات وال Kovarath.

وتغطي الالتزامات الفردية والمشتركة نطاقاً عريضاً من المسائل المندرجة في تقرير الأمين العام وخطته للعمل من أجل الإنسانية. غير أن الالتزامات تكشف أيضاً عن وجود تركيز وقوة دفع فيما يتصل خصوصاً بالحالات الرئيسية للعمل المسبق الواردة فيما يلي (دون ترتيب حسب الأولوية).

١ - تعزيز الامتثال للقانون الدولي والمساءلة أمامه
[المسؤولية الأساسية الثانية: التمسك بالقواعد التي تصنون الإنسانية]

أعاد كثير من أصحاب المصلحة تأكيد عزمهم على التمسك بالقواعد التي تصنون الإنسانية، بما في ذلك عن طريق اتخاذ خطوات ملموسة لضمان امتثال أطراف التزاع المسلح للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وركّزت الالتزامات أيضاً على زيادة التمسك بالصكوك الأساسية بما فيها معاهدة تجارة الأسلحة ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والتزام الدول الأعضاء بمدونة قواعد السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ودعت الالتزامات أيضاً الدول الأعضاء الدائمة

٤ - تعزيز النظم الوطنية والمحليّة بدلاً من الاستعاضة عنها [المُسؤوليّة الأُساسيّة الرابعة: تغيير حياة الناس من تقديم المعونة إلى إهاء العوز]

حظي تعزيز النظم الوطنية والمحليّة، بما في ذلك ضمان المُسأّلة أمام المتضرّرين، بأقصى درجات الدعم عند فحص ما أبدى من التزامات فردية أو مشتركة وإعلانات التأييد للالتزامات الأساسية. ومن أصل الالتزامات الأساسية الاثنين والثلاثين، ولدت الالتزامات الداعية إلى اتباع أسلوب جديد في العمل يلي الاحتياجات العاجلة للناس وإقران ذلك بالسعى إلى تقليل المخاطر والضعف، أكبر عدد من إعلانات التأييد (ساند هذا الالتزام ١١٧ من أصل ٢١٦ من أصحاب المصلحة). كذلك، جرى حتى تاريخه تجمّع ٣٩٩ فردياً أو مشتركاً مؤيداً لتدعم النظم الوطنية والمحليّة، على نحو يبشر بالتحول نحو زيادة جهود التأهّب التي يُمسك بزمامها وطنياً ومحلياً. وقام توافق قوي حول ضرورة الاستثمار في المستجيبين في الخط الأمامي، وتحديداً في الجهات الفاعلة الوطنية والمحليّة. كذلك، أُبدي ما مجموعه ٨٨ التزاماً في إطار المسؤوليّة الأساسية الخامسة، من أجل الاستثمار في القدرات المحليّة بما في ذلك زيادة حجم التمويل المقدم إلى المستجيبين المحليّين.

وأبدت عدة جهات فاعلة التزامات تتعلّق بوضع الناس في صدارة العمل الإنساني وضمان وضعهم الصحيحة في عملية اتخاذ القرار. وتعهدت بجموعات من أصحاب المصلحة بدعم المعيار الإنساني الأساسي كوسيلة ملموسة لزيادة المسأّلة أمام المتضرّرين من الأزمات.

وأبانت الالتزامات أيضاً عن إقرار مهم بالقوة التحوّلية المحتملة للبرامج القائمة على أساس نقيدي، حيث تكرر إعراب أصحاب المصلحة عن الالتزام بزيادة نطاق المساعدة القائمة على أساس نقيدي. وحدد العديد من المنظمات غير الحكومية وبعض الجهات الفاعلة الأخرى أهدافاً في هذا السياق، منها على سبيل المثال، فيلق الرحمة،

وسلط كثيرون الضوء على ضرورة إتاحة سبيل للحصول على تعليم جيد، وبالاخص في سياقات التشرد، ورأوا فيه مجالاً يستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة، واقترن ذلك بإبداء عديد من الالتزامات المهمة تهدف إلى توفير تعليم جيد للأجيال وزيادة التعليم في البلدان المضيفة للآجئين.

٣ - تحقيق المساواة بين الجنسين وزيادة الإدماج [المُسؤوليّة الأُساسيّة الثالثة: عدم ترك أي أحد خلف الركب]

برز موضوع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كأحد الموضوعات المهيمنة في مؤتمر القمة وحظي بما يقرب من ٢٠ في المائة من جميع الالتزامات التي تتناول المسائل الجنسيّة. فعلاوة على إعلان ٤٦ التزاماً داعماً للمائدة المستديرة للقادة الرفيعي المستوى المعروفة: "تحفيز العمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين"، بدت رغبة في تحقيق نتائج أفضل على صعيد الجنسيّة فيما قطع أيضاً من التزامات في المائد المستديرة السّت الأخرى. ويعكس هذا التركيز القوي على مسألة الجنسيّة رغبة شديدة في جعل مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لحظة فاصلة تؤدي إلى إحداث تغيير حقيقي على النحو الذي يلي احتياجات النساء والفتيات بشكل منهجي، وبيان الكيفية التي يمكن بها تقديم دعم أقوى للأدوار التي يقمن بها كصناعات للقرار وقائدات.

وأبديت أيضاً التزامات وطُرحت مبادرات مهمة دعماً للمسؤوليّة الأساسية الثالثة، ترمي إلى زيادة إدماج أصوات الفئات المهمشة كالمعوقين والشباب في العمل الإنساني وتحسين التصدي للأزمات الإنسانية في المدن والبلدان.



الذي تعهد بزيادة المساعدة القائمة على أساس نceği بنسبة ٢٥ في المائة.

٥ - تنوع قاعدة الموارد وزيادة كفاءة التكلفة
[المسوؤلية الأساسية الخامسة: الاستثمار في

الإنسانية]

والالتزام العددي من الدول الأعضاء بتوسيع الصندوق

المركزي لمواجهة الطوارئ ليبلغ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بحلول عام ٢٠١٨. وحشدت مجموعة من المانحين والوكالات الإنسانية طافتها في إطار "صفقة كبيرة" متعددة الجوانب تهدف إلى الالتزام بزيادة كفاءة التمويل الإنساني.

دلت نتائج مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني على رغبة شديدة في ضمان وجود طريقة تمويل مختلفة لا تؤدي إلى زيادة الموارد من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية فحسب، بل أيضاً إلى تقليل هذه الاحتياجات عن طريق تقليل المخاطر. وقطعت التزامات عديدة من أجل زيادة

أرقام أساسية

جرى حتى تاريخه جمع ١٤٠ ٣ التزاماً فردياً ومشتركاً مقدمة من ١٨٥ من أصحاب المصلحة. وتمثل الالتزامات العملية أكثر من ٤٠ في المائة من هذا العدد الإجمالي. وحظيت المسؤولية الأساسية الرابعة - تغيير حياة الناس: من تقديم المعونة إلى إحياء العوز، بأكبر عدد من الالتزامات المقطوعة حتى الآن (٣٠ في المائة). أما المسؤولية الأساسية الأولى - القيادة السياسية لمنع نشوب التزاعات وإيقافها، فحظيت بأقل عدد من الالتزامات (٨ في المائة). وتعهدت المنظمات غير الحكومية بأغلبية الالتزامات الفردية والمشتركة (٣٨ في المائة)، تليها الدول الأعضاء (٢٩ في المائة). ويعرض الشكل التالي الوارد أدناه صورة عن الالتزامات الفردية والمشتركة.

علاوة على ذلك، فإن ٢١٦ من منظمات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والبحثية والدول الأعضاء وفرادى أصحاب المصلحة قد أعربت حتى الآن عن تأييد التزام أساسى واحد على الأقل من أصل ٣٢ التزاماً أساسياً. ومن أصل هذا الإجمالي، قدم ١٥٠ من أصحاب المصلحة التزامات فردية ومشتركة. وأيد أصحاب المصلحة ١١ التزاماً أساسياً في المتوسط. كما أيدت ٢٥ منظمة جميع الالتزامات الأساسية. ويشمل ذلك ١٦ من الدول الأعضاء و ٩ من المنظمات غير الحكومية. ويقدم الشكل التالي الوارد في الصفحة ٦ تحليلاً للالتزامات الأساسية.





النتائج الرئيسية بحسب المسؤولية الأساسية الواردة في خطة العمل من أجل الإنسانية المؤسسة الأولى

القيادة السياسية لمنع نشوب التزاعات وإنمائها

محددة أو العمل على خفض حدتها، أو بزيادة الدعم للآليات الإقليمية والدولية لمنع التزاعات والاستجابة لها. وعلى سبيل المثال، التزمت قبرص بالعمل ك وسيط ويسّر نزيفه بين أطراف التزاعات الإقليمية والثنائية في شرق البحر المتوسط. والتزمت جورجيا بالمساهمة في استعادة العمل بالآلية درء الحوادث ومواجهتها في مقاطعة غالى في أبخازيا بجورجيا، وهي الآلية المنشأة كمحصلة لمناقشات حنيف من أجل منع أي تصاعد محتمل في الحالة على أرض الواقع. والتزمت إثيوبيا بزيادة مساهمتها في تسوية التزاعات في إفريقيا. عموماً بذل جهود صنع السلام في منطقتها دون الإقليمية وفيما وراء هذه المنطقة في إطار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

باء - التحرك المبكر

رَكِّزَ ٩٥ من الالتزامات الفردية والمشتركة - مثلت أعلى تجمع للالتزامات في إطار المسؤولية الأساسية الأولى - على التحرك المبكر لمنع نشوب التزاعات، بما في ذلك عن طريق زيادة الاستثمار في القدرة على الرد وفقاً لبيانات الإنذار المبكر. وتعهدت البرازيل وإيطاليا وأمانة منظمة التعاون الإسلامي، ضمن آخرين، بالاستخدام الفعال لنتائج الإنذار المبكر في تحديد المخاطر المرجحة ومواجهتها ونزع فتيلها قبل تدهورها إلى نزاعات عسيرة على الحل.

وركّزت الالتزامات التي أبدتها عدة دول أعضاء على دور مجلس الأمن في الانخراط المبكر وزيادة التوعية بحالات التزاعات ومنعها. ودعت بعض الدول الأعضاء إلى الإكثار من تقديم إحاطات منتظمة عن انتهاكات حقوق

ال OE ظهر الالتزامات المتولدة في نطاق المسؤولية الأساسية الأولى رغبة جماعية في التصدي للأسباب الجذرية للتزاعات، والتحرك المبكر القائم على تحليل المخاطر، وزيادة قدرات منع التزاعات وتسويتها، والتعلم من التجارب والمارسات الناجحة لمنع التزاعات. ودعمًا لذلك، قطعت عدة دول التزامات مالية في إطار المسؤولية الأساسية الخامسة من أجل تحسين جهود الوساطة، وضمان توفير موارد قابلة للتبئ لصندوق بناء السلام وتقديم الدعم لمبادرات متعددة تتعلق بمنع نشوب التزاع. وأبديت أيضًا التزامات مهمة لزيادة إدراج المرأة والشباب في عمليات بناء السلام والمصالحة. ووجهت كذلك نداءات من أجل تحسين القدرة على منع التزاع وتسويته في إطار الأمم المتحدة. لكن انخفاض عدد الالتزامات الفردية مقارنة بالمسؤوليات الأساسية الأخرى، يُبرز الفجوة المستمرة بين توافق الآراء بشأن المطلوب، والعمل المبذول لتحقيقه. وثمة حاجة في المستقبل لزيادة الدعوة والانخراط من أجل بلوغ الأهداف المشمولة بالمسؤولية الأساسية الأولى.

أيـدـ ٨٧ كياناً التزاماً واحداً أو أكثر من الالتزامات الأساسية الخمسة في إطار المسؤولية الأساسية الأولى، وأيدى ٦٥ من أصحاب المصلحة ٢٦٤ التزاماً فردياً ومشتركاً.

ألف - التحليل بقيادة سياسية مناسبة ومتماـكة وحازمة

أيد ١١ التزاماً الحاجة إلى وجود قيادة سياسية مناسبة ومتماـكة وحازمة وجاء التعهد بها في الأساس من الدول الأعضاء، إما باتخاذ إجراءات للتوسط في نزاعات



والقدرات المتاحة في جميع أجزاء المنظمة. والالتزام الاتحاد الأوروبي بتكييف شراكته مع الأمم المتحدة في مجال منع التراغ والعمل مع المنظمات الإقليمية لزيادة قدراتها في مجال المنع والوساطة. وتعهدت فنلندا بتعزيز الأساس المعياري للوساطة وتعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال دعم الوساطة.

ووجهت إلى الأمم المتحدة عدة نداءات، بما في ذلك من إريتريا والبرازيل وفرنسا ونيوزيلندا وأوكرانيا وأيسلندا من أجل عقد منتدى عالمي لمنع التراغات تضمنت عدداً من الالتزامات المحددة تتعلق بعقد مؤتمرات تحضيرية أو تقديم الدعم لها.

والتزمت الدول الأعضاء، والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية بالتعلم من التجارب السابقة في مجال منع التراغ. وتعهدت اليابان بتقاسم وعرض الممارسات الجيدة والدورات المستفادة في مجال منع التراغ وتسويتها في آسيا، فيما سيقوم المجلس الأكاديمي المعنى بمنظمة الأمم المتحدة بإجراء مقابلات خاصة ونشرها بالبث الرقمي وإعداد مقالات تحليلية موجزة، تتناول منع التراغات والممارسات الجيدة والدورات المستفادة.

الإنسان وعن الأزمات المحتملة، فيما دعت دول أعضاء أخرى إلى إجراء إصلاحات أساسية في الطريقة التي يستجيب بها أعضاء مجلس الأمن للتحذيرات من التوترات المتفاقمة. والتزمت نيوزيلندا وأوكرانيا وفرنسا باستخدام عضويتها في مجلس الأمن للدعوة إلى تقديم إحاطات دورية في المجلس لتوسيعه بمخاطر التراغات الناشئة. والتزمت عدة دول أعضاء بما فيها البرازيل وقبرص وإريتريا بتشجيع الأمين العام على استخدام سلطته التقديرية. موجب المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة في إحاطة المجلس على نحو استباقي بالمسائل الناشئة.

وقدمت تعهدات بالتعامل الأكثر جدية مع انتهاكات حقوق الإنسان باعتبارها مؤشراً مبكراً على انفلات محتمل للتراغ، والتزم بالتركيز النشط على التصدي لشواغل ومظالم حقوق الإنسان التي طال أمدها. وتشمل هذه الشواغل والمظالم أنماط التمييز والتهميش إقراراً بكونها سبباً هيكلياً رئيسياً للتراغ وعدم الاستقرار داخل المجتمعات.

ودعا بعض أصحاب المصلحة، بما في ذلك البرازيل وليختنشتاين ولوكسمبورغ، بأن تقوم الأمم المتحدة بوضع استراتيجية شاملة لمنع التراغ، بالاعتماد على مكامن القوة

عدد الالتزامات الفردية والمشتركة حسب بند التحول أو التعديل، موجب خطة العمل من أجل الإنسانية



ثلاثة ملايين يورو لتعزيز قدراتها في مجال الوساطة. والتزمت سويسرا أيضاً بزيادة الدعم المالي للبرنامج المشترك لبناء القدرات الوطنية على منع نشوب التداعيات التابع لإدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وتتضمن الالتزامات المالية الإضافية تعهداً من النرويج بتعزيز قدرة مفوضية الاتحاد الأفريقي وشركائها على منع التداعيات وإدارتها وتسويتها، بتوفير أموال للاتحاد الأفريقي قيمتها ٤٥ مليون كرونة نرويجية على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

دال - إيجاد الحلول بمشاركة الناس ومن أجلهم

طرح ما عدده ٦٦ التزاماً ترمي إلى إيجاد حلول للتداعيات بمشاركة الناس ومن أجلهم. ومثلت الجنسيانية موضوعاً بارزاً في هذه الالتزامات. وأعرب عن تأييد واسع النطاق لخطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥، وتعهدت بلدان الشمال بدعم الشبكات الوطنية النسوية للوساطة. والتزمت اليابان بتعزيز إدماج المرأة والجماعات النسوية في صنع القرار السياسي وعمليات السلام، فيما وعدت أو كسفام بالمشاركة عن كثب مع منظمات حقوق المرأة في مجال السلام والأمن.

وسلط الضوء كذلك على الاهتمام الأكبر الذي يولي للدور الشباب في منع التراغ وتخفيفه، حيث تعهد صندوق الأمم المتحدة للسكان بالقيام بحلول نهاية عام ٢٠١٧ بجمع الممارسات العالمية الجيدة والتقارير المرحلية عن مساهمات الشباب في السلام والأمن وبحثها وتقاسمها. والتزمت أوكرانيا وإريتريا وإثيوبيا بإجراء حوار وطني دوري مع الشباب بشأن قضايا التراغ. والتزمت ليختنشتاين وفرنسا وألمانيا بضمان النظر على نحو أكثر انتظاماً في مسألة دور الشباب في منع التراغ وبناء السلام.

جيم - الانحراف المستمر والاستثمار في الاستقرار
تناول كثير من الالتزامات المؤيدة للانحراف المستمر والاستثمار في الاستقرار، والبالغ عددها ٨٩ التزاماً، الأسباب الجذرية للتراغ وسعى إلى تقليل المشاشة. واعتبرت عديد من الدول الأعضاء، بما في ذلك ألمانيا والسويد، مناسبة انعقاد مؤتمر القمة لإبداء التزام مجدد بإعلان استكهولم بشأن معالجة المشاشة وبناء السلام في عالم متغير.

وأشار عدد قليل من الالتزامات إلى ضرورة ترتيب أولويات الانحراف المستمر بعد الأزمة واستحضار الجهات الإنمائية، والعمل على نحو يتصلى للتوترات والمظالم القائمة والحلولة دون زيادة تفاقمها. وتعهد مؤئل الأمم المتحدة على سبيل المثال، بالعمل على نحو أكثر منهجمية في جميع مراحل التراغ التي تكون الأرضي محرك التوتر فيها.

واستجاب عديد من الدول الأعضاء لنداء الأمين العام بزيادة مهارات وقدرات الموظفين العاملين على قضايا متصلة بالمنازعات. والتزمت إثيوبيا وإريتريا وسويسرا ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بزيادة عدد مهارات الموظفين العاملين على تحليل التراغ ومنعه وتسويته. وتعهد الاتحاد الأوروبي بزيادة دربة الخبراء ضمن وفوود العاملة في الدول المنشطة والمتضررة بالتداعيات.

واللتزمت فرنسا والبرازيل بأن تقوما، عند الاقتضاء والإمكان، بإنشاء مجموعات للاتصال أو أفرقة للأصدقاء في بداية حدوث الأزمة، واستخدام ثقلهما السياسي لمواصلة تقديم الدعم من خلال إعادة الإعمار عقب انتهاء التراغ.

وأبديت عدة التزامات لدعم الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في هذا العمل. وتعهدت كندا بزيادة دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وجهودها في مجال الوساطة ومنع التراغ وإحلال الاستقرار بعد انتهاء التراغ. وستقدم ألمانيا إلى إدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة



وعلى نحو خاص، قام ١٦٠ من القادة ذوي الخلفيات الدينية وممثلي كبريات المنظمات الإنسانية العالمية بتوقيع وثيقة الفاعلة ذات الخلفيات الدينية، سواءً كجهات استجابة مرابطة ختامية تضمنت التزامات من القادة الدينيين بتوفير المساعدة على الخط الأمامي أو جهات فاعلة في مساعي تكريس الإنسانية لكل محتاج والإسهام في إحلال السلام والمصالحة. المصالحة المجتمعية في الأجل الطويل.



المسار بالقادة الذين يتصدرن الإنسانية

عدم إغفال أحد: التزام بالتصدي
للاشتراكية

النساء والفتيات: تحفيز العمل من أجل
تحقيق المساواة بين الجنسين

خطة العمل من أجل الإنسانية



المسؤولية الأساسية الثانية

التمسك بالقواعد التي تصور الإنسانية

أُخْرَى مِن الالتزامات عَلَى مَسَأَةِ اسْتِخْدَامِ الأَسْلَحَةِ المُتَفَجِّرَةِ فِي الْمَنَاطِقِ الْمَأْهُولَةِ بِالسُّكَّانِ. وَأَبْرَزَ عَدْدٌ كَبِيرٌ مِن الالتزاماتِ الْإِجْرَاءَتِ الْلَّازِمَةِ لِزِيادةِ حِمَايَةِ الْمَدْنِينِ، وَخَاصَّةً الْأَطْفَالِ، وَتَعْزيزِ الْمَكَانَةِ الْمُحْوَرِيَّةِ لِلْحِمَايَةِ.

وَحُظِيتْ جَمِيعُ الالتزاماتِ الْأَسَاسِيَّةِ بِأَكْبَرِ قَدْرِ مِن الدُّعْمِ فِيمَا بَيْنِ الدُّولِ الْأَعْضَاءِ، عَلَى نَحْوِ يَلَائِمِ كَوْنِ الالتزاماتِ الْأَسَاسِيَّةِ مَصَاغَةً لِحَمْلِ الدُّولِ الْأَعْضَاءِ فِي الْأَسَاسِ عَلَى اِتَّخَادِ إِجْرَاءَتِهِ. وَأَكَدَ بِيَانِ قَادِتِهِ الْوَلَيَّاتِ الْمُتَحَدَّةِ وَاعْتَمَدَتْهُ ٤٨ مِنَ الدُّولِ الْأَعْضَاءِ أَهْمِيَّةُ الْقَانُونِ الْدُولِيِّ الْإِنْسَانيِّ وَضَرُورَةِ التَّمْسِكِ بِهِ، وَتَنَاهُ الْبَيَانُ جَمِيعِ التَّحْوِلَاتِ الْخَمْسَةِ الَّتِي تَنَادِيُّ بِهَا الْمَسْؤُلِيَّةُ الْأَسَاسِيَّةُ الثَّانِيَةُ مِنْ مَسْؤُلِيَّاتِ خَطَّةِ الْعَمَلِ مِنْ أَجْلِ الْإِنْسَانِيَّةِ.

أَكَدَ ١٠٩ مِنْ أَصْحَابِ الْمَصْلَحةِ التَّزَامًا أَسَاسِيًّا وَاحِدًا عَلَى الْأَقْلَى مِنَ الالتزاماتِ الْأَسَاسِيَّةِ الْخَمْسَةِ الْوَارَدَةِ فِي إِطَارِ الْمَسْؤُلِيَّةِ الْأَسَاسِيَّةِ الثَّانِيَةِ، وَقَدِمَ ١١٠ مِنْ أَصْحَابِ الْمَصْلَحةِ ٦٨٤ التَّزَامًا فَرِديًّا أَوْ مُشْتَرِكًا.

وَلَدَتِ الْمَسْؤُلِيَّةُ الْأَسَاسِيَّةُ الثَّانِيَةُ نَطَاقًا وَاسِعًا مِنَ الْمَزاَءِنِ الْدُعُوَيَّةِ وَالسِّيَاسَيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ لِرِيَادَةِ حِمَايَةِ الْمَدْنِينِ عَنْ طَرِيقِ تَعْزِيزِ الْإِمْتَالِ لِلْقَانُونِ الدُولِيِّ. وَرَكَّزَتِ الْمَزاَءِنُ عَوْمَمًا عَلَى ضَمَانِ سَبِيلِ وَصُولِ كَامِلِ لِبَعْثَاتِ الْإِغَاثَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَالْبَعْثَاتِ الطَّبِيعِيَّةِ وَحِمَايَتِهَا؛ وَالتَّأكِيدُ عَلَى الْقَانُونِ الدُولِيِّ الْإِنْسَانيِّ وَالْقَانُونِ الدُولِيِّ لِحَقُوقِ الْإِنْسَانِ وَتَعْزِيزِ احْتِراَمِهِما؛ وَتَحْسِينِ الْإِمْتَالِ وَالْمُسَاءَلَةِ. وَأَبْدَيَتِ الْمَزاَءِنُ أَقْلَى عَدَدًا تَنَاهُواً مَوْضِعَ الإِفْصَاحِ عَنِ الْإِنْتِهَاكَاتِ.

وَفُصِّلَتِ الْمَزاَءِنُ عَلَى نَحْوِ يَتَوَاعِمِ مَعَ الْأُولَويَّاتِ وَالْأَحْتِياجَاتِ وَالْقَدْرَاتِ السِّيَاسَيَّةِ لِفَرَادِيِّ أَصْحَابِ الْمَصْلَحةِ عَلَى نَحْوِ يَسْتَجِيبِ لِنَدَاءِ الْأَمْيَنِ الْعَامِ لِلْدُولِ الْأَعْضَاءِ بِاستِخدَامِ ثَقَلَهَا السِّيَاسِيِّ وَالْاِقْتَصَادِيِّ لِضَمَانِ اِمْتَالِ أَطْرَافِ الْإِرْتَاجِ الْمُسَلحِ لِلْقَانُونِ الدُولِيِّ الْإِنْسَانيِّ وَالْقَانُونِ الدُولِيِّ لِحَقُوقِ الْإِنْسَانِ.

وَرَكَّزَ ٢٠ فِي الْمَائِةِ عَلَى الْأَقْلَى مِنَ الْمَزاَءِنِ الْفَرَدِيَّةِ الْمَدْرَجَةِ تَحْتَ هَذِهِ الْمَسْؤُلِيَّةِ الْأَسَاسِيَّةِ عَلَى مَنْعِ اِرْتِكَابِ الْعَنْفِ الْجِنْسِيِّ وَمُوَاجَهَتِهِ. كَمَا رَكَّزَ ٧ فِي الْمَائِةِ





فنانون يتأهبون لأداء فقرتهم في حفل افتتاح مؤتمر القمة العالمية للعمل الإنساني في إسطنبول بتركيا، في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٦.
الصورة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/ بيرك أوزكان

ألف - احترام وحماية المدنيين والأعيان المدنية في سياق أعمال القتال

واللزوم عديد من أصحاب المصلحة ومنهم بلجيكا، باستخدام ثقله ونفوذه لمنع وإنهاء أي تقييد تعسفي يحول دون القبول بإغاثة إنسانية محايدة. والتزم المجلس الأمريكي للعمل التطوعي (إنترأكشن) وأعضاؤه البالغ عددهم ٦٣ بالعمل على استصدار إعفاءات للأغراض الإنسانية من القيود القانونية والسياسية التي تحرم ضعاف الناس من حقوقهم، وتحدد من قدرته على مساعدة المحتاجين.

ومن أصل ١٧٠ التزاماً، ركز ٥٨ على الدفع بالمبادئ الإنسانية إلى صدارة العمل الإنساني. وأبرزت كل من شيلي واستونيا على وجه الخصوص الالتزامات بالمبادئ الإنسانية، وهو ما فعلته أيضاً المنظمة الكاثوليكية للإغاثة والمساعدات الإنسانية ومنظمة العناية العالمية والجمعية الخيرية القطرية.

جيم - المعاشرة برفض الانتهاكات

قطع ما عدده ٢٨ التزاماً تتعلق بجمع الحقائق عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني وإدانتها بصورة منهجية. ورغم أن هذا الموضوع لم يحظ إلا بعدد محدود نسبياً من الالتزامات، أبديت في خصوصه بعض التعهدات الجديرة باللاحظة. وعلى وجه الخصوص، التزمت أستراليا بالإفصاح عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وإدانتها بشكل منهجي، واتخاذ إجراءات ملموسة لضمان مسألة مرتكب الانتهاكات إذا بلغت هذه الأعمال حد الجرائم. موجب القانون الدولي.

واللزوم قيصر بتقديم دعم نشط لزيادة جهود تعقب البيانات وجمعها وتقديم تقارير عن توجهات الانتهاكات التي يُرّعى ارتکابها بالمخالفة للقانون الدولي الإنساني والفحوصات القائمة في الامتثال لهذا القانون. والتزمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان برصد أثر الزراع المسلح على الإنساني.

ركز ١٠٣ من الالتزامات الفردية والمشتركة على أهمية التمسك بالقواعد الأساسية للتمييز والتناسب والتحوط في المحروم، وتقليل أثر القصف الحربي والمدفعي للمناطق المأهولة بالسكان على المدنيين إلى حد الأدنى. وييجدر على وجه الخصوص ملاحظة الالتزام المشترك الذي قادته النمسا وشاركت فيه كوستاريكا وأيرلندا وليختنشتاين ولوكسembourg والمكسيك وموزامبيق وإسبانيا وزامبيا، واستهدف الحد من استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

وأبدت شيلي وكندا وإريتريا وفيجي وفنلندا إضافة إلى نداء جنيف ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، وألمانيا والنرويج ومنظمة التعاون الإسلامي وسلوفينيا، ضمن آخرين، التزامات بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام ركز كثير منها على تعزيز التصديق على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد والانضمام إليها.

وركزت التزامات إضافية على منع استخدام المدارس والجامعات في أغراض العسكرية، فضلاً عن حماية الواقع الثقافي والآثار، بما في ذلك عن طريق تعزيز وتنفيذ المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء الزراع المسلح.

ودعت دولأعضاء منها النمسا واليونان، إلى توفير قدر أكبر من الحماية للصحفيين والمدنيين الآخرين في أثناء تنفيذ العمليات القتالية.

باء - ضمان سبيل الوصول الكامل لبعثات المساعدة الإنسانية والطبية وتوفير الحماية لها

أبدى ما عدده ١٧٠ التزاماً بدعم توفير سبيل وصول كامل لبعثات واتخاذ تدابير لضمان حماية المرافق الصحية والعاملين في قطاع الرعاية الصحية وفي مجال العمل الإنساني. وتعهدت المنظمة الدولية للعمل على مكافحة

العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية والرعاية الصحية ومرافقها لا اختصاص اللجنة الدولية لتقسي الحقائق في المسائل وتقديم تقارير عن ذلك وعن أثره على المدافعين الآخرين عن الإنسانية. وأعاد جمع من الدول الأعضاء تأكيد دعمه حقوق الإنسان.

عدد الالتزامات الفردية والمشتركة حسب بند التحول أو التغيير، بموجب خطة العمل من أجل الإنسانية



الجنساني في حالات الطوارئ و/أو تعزيزها، بما في ذلك من جانب منظمة العناية العالمية وفرنسا ولكسنوي. وتعهدت الولايات المتحدة أيضا بتقدیم مبلغ ١٢,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٦ لدعم مبادرة "توفير الأمان من المستهل"، التي يوكل إليها تنفيذ دعوة اتخاذ إجراءات الحماية.

- والتزمت بعض الجهات الفاعلة - وعلى الأخص المنظمة الدولية للهجرة، والمجلس الأمريكي للعمل التطوعي (إنترأكشن) والمملكة المتحدة - بإجراء زيادة كبيرة في الجهود المبذولة لمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين الذي يرتكبه العاملون في مجال الإغاثة الإنسانية.

وتعهدت ١٩ على الأقل من الدول الأعضاء بمواصلة دعم وتعزيز التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. وركزت التزامات متعددة بشكل محدد على بناء القدرات أو التدريب على القانون الدولي الإنساني للشُرطيين والعسكريين أو موظفي الوكالات نفسها. ويتضمن العديد من هذه البرامج

دال - اتخاذ خطوات ملموسة لتحسين الامتثال والمساءلة

ركز ٢٨٥ التزاماً فردياً ومشتركاً على اتخاذ خطوات ملموسة لتحسين الامتثال والمساءلة فيما يتعلق بالقانون الدولي. وأعاد كثير من هذه الالتزامات تأكيد امتثال الدول الأعضاء القائم للقانون الدولي ذي الصلة، فيما ركز بعض آخر على إجراءات ملموسة تشمل زيادة التأييد وبناء القدرة وتعيين مراقب اتصال في الوزارات التنفيذية لتعزيز احترام حقوق الإنسان.

وولدت مسألة العنف الجنسي أكثر من ١٥٢ التزاماً تتضمن المنع وزيادة سبل الحصول على التعليم والتدريب وسائل العيش وتوفير خدمات الاستجابة للناحیات، علاوة على الملاحقة القضائية لمرتكبيه، وجاء ذلك تحديداً على النحو التالي:

- تعهد عديد من الدول الأعضاء بدعم إعلان الالتزام بإنهاء العنف الجنسي في حالات الزراعة، الذي تقاده المملكة المتحدة؛
- أبديت التزامات جديدة للانضمام إلى الدعوة إلى اتخاذ إجراءات بشأن الحماية من العنف



والنمسا والمكسيك ونيكاراغوا وساموا والسلفادور، تستهدف موافقة المبادرة الإنسانية الرامية إلى إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

المسؤولية الأساسية الثالثة

عدم ترك أي أحد خلف الركب

تنص على المسؤولية الأساسية الثالثة التزامات تغطي مسأليّة التشرد والمساواة الجنسانية وارتباطهما بالأعمال والتعليم والإعاقات والشباب.

ألف - الحد من التشرد ومعاجنته

صاد توافق واضح رأى أن التشرد القسري لا يمثل تحدياً إنسانياً فقط بل أيضاً تحدياً سياسياً وإنمائياً، وتحدياً يتعلق بحقوق الإنسان، وأن ذلك يتضمن اتباع نهج جديد للتصدي للتشرد وتقليل نطاقه. وينبغي أن يستهدف هذا النهج الجديد تلبية الاحتياجات الإنسانية للمشردين وأن يُقرن ذلك بتقليل هشاشة اللاجئين والمشردين داخلياً والمجتمعات المضيفة وزيادة اعتمادهم على الذات وقدرتهم على الصمود. وأبدت الدول الأعضاء (بما فيها الدول التي تشهد أعداداً كبيرة من المشردين) والمؤسسات المالية والقطاع الخاص والأمم المتحدة والشركاء الإنسانيين والإثنائين الآخرين التزامات قوية تؤيد هذا النهج. وسلط الضوء على ضرورة قيام تقاسم المسؤولية يكون أكثر إنصافاً وقابلية للتبني. وجرى أيضاً التشدد المتكرر على أهمية التمسك بتنفيذ أطر حماية اللاجئين والمشردين داخلياً وتعزيزها.

أيد ١٠٠ من أصحاب المصلحة التزاماً واحداً على الأقل من الالتزامات الأساسية الخمسة المتعلقة بالتشرد، وحظي الالتزام الأساسي المتعلق بوضع نهج جديد حيال مسألة التشرد القسري بأعلى عدد من المساندات. ويدعو هذا النهج إلى

التدريبية تركيزاً خاصاً على العنف الجنسي ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

والالتزام جمع من الدول الأعضاء بتعزيز تنفيذ مدونة قواعد السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب وحث الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على الامتناع عن استخدام حق النقض في مواجهة الفظائع الجماعية.

باء - التمسك بالقواعد: تنظيم حملة عالمية لتأكيد القواعد التي تصنون الإنسانية

ركزت غالبية الالتزامات البالغ عددها ٩٨ التزاماً التي ترد في إطار التحول الداعي إلى تنظيم حملة عالمية لتأكيد القواعد التي تصنون الإنسانية، على تعهد الدول الأعضاء بالالتزام بالصكوك الأساسية وزيادة دعمها. وعلى سبيل المثال، جرى كجزء من التزام مشترك ابتدئته النمسا وشيلي وكرواتيا، التعهد بمواصلة دعم تصديق الدول على اتفاقية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد والانضمام إليها. وأعادت كوستاريكا تأكيد التزامها الوطني بالعمل على التنفيذ الفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة وتحقيق عالميتها.

والالتزام عديد من الدول الأعضاء، بما فيها شيلي وفنلندا وإثيوبيا وفرنسا واليونان وأيرلندا ورومانيا، بالانخراط في العملية الحكومية الدولية على النحو المحدد في القرار ٢ للمؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصلب الأحمر والهلال الأحمر، المعقد في عام ٢٠١٥.

وعرضت أوكرانيا أن تقوم، بدعم من المانحين، باستضافة اجتماع للدول الأعضاء والخبراء بشأن تطبيق القانون الدولي الإنساني. وإضافة إلى ذلك، التزمت المملكة المتحدة بالتصديق، بحلول عام ٢٠١٧، على اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ لحماية الملكية الثقافية في حالة نشوب صراع مسلح، وبروتوكوليهما. وجمعت مبادرة أخرى بين أندورا

اللاجئين النرويجي استهدفت دعم تطبيق اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخلياً في أفريقيا ومساعدتهم (اتفاقية كمبالا). والتزمت أوغندا باستضافة أمانة لاتفاقية يجري دعمها دولياً.

وتعهد عديد من الدول الأعضاء الذي يشهد وجوداً لأعداد كبيرة من المشردين - كولومبيا والفلبين والصومال وأوكرانيا - بالعمل في إطار مؤتمر القمة. وعلى سبيل المثال تعهدت أوكرانيا بتوسيع نطاق فرص حصول اللاجئين والأشخاص المحتاجين للحماية على التعليم والرعاية الصحية وسبل العيش والاستفادة من الخدمات الأخرى.

والتزمت مؤسسة كريستوسال بالقيام بأنشطة الدعوة والتعاون مع جهات فاعلة إقليمية من أجل تطبيق اتفاق مبرم بين منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإنشاء مرصد إقليمي معنٍ بالتلريد القسري. وتعهدت مؤسسة الحق في اللعب، بوضع الحلول التي تسهم في زيادة اعتماد المشردين داخلياً والمجتمعات المضيفة لهم على النفس وتضاعف قدرتهم على الصمود بما في ذلك عن طريق تنفيذ برامج داعمة لتطوير المهارات الحياتية وضمان المشاركة الجدية في تدعيم الأطفال والشباب ليصبحوا وكلاء فعالين للتغيير فيما يتعلق بنمائهم الذاتي.

وصدرت عدة تعهدات ترمي إلى مساعدة البلدان المضيفة لللاجئين، بما في ذلك من أجل إطلاق مبادرة توسيع جديدة لدعم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وضعها بصورة مشتركة كل من مجموعة البنك الدولي والأمم المتحدة والبنك الإسلامي للتنمية، من أجل زيادة تيسير الشروط لقروض مقدمة للأردن ولبنان قيمتها أربعة بلايين من دولارات الولايات المتحدة. وركزت عدة التزامات على التصدي للتشرد فيما أشير إليه بمعنى "تقاسم المسؤولية".

التصدي للاحتياجات العاجلة والاحتياجات الطويلة الأجل. ومن أصل ٨٥٤ التزاماً فردياً ترتبط بالمسؤولية الأساسية الثالثة، انصب التركيز في ٣٤٧ منها على مسألة التشرد.

وأبديت الالتزامات الفردية المتعلقة بالنهج الجديد حيال التشرد من جانب كل من هنغاريا ومؤسسة الخيمة واليونان، من جملة آخرين. والتزم عديد من أصحاب المصلحة بالتصدي للأسباب الجذرية للتشرد والسعى إلى التوصل لحلول دائمة. وأبديت التزامات أيضاً لدعم ائتلاف التوصل للحلول وتوظيد أركانه، بوصفه منتدى محورياً للعمل التعاوني المؤازر للتوصيل لحلول حالات التشرد المزمنة.

وتحدر الإشارة بوجه خاص إلى الالتزامات التي تعهد بإعادة توطين عدد أكبر من اللاجئين الصادرة عن البرازيل وكندا والولايات المتحدة. وفي هذا المضمار، تحدد المدف الذي وضعته كندا العام ٢٠١٦ في إعادة توطين ٤٤٨٠٠ لاجئاً من كافة أنحاء العالم، وهو رقم يبلغ ثلاثة أضعاف عدد اللاجئين الذين وطنتهم كندا مؤخراً على مدى عدة سنوات.

ويرز التشرد الذي تستحوذ عوامل بيئية كموضوع تكرر الحديث فيه. وانضمت البرازيل وكندا وألمانيا وسويسرا ودول أخرى إلى فيجي في إبداء التزامات داعمة للمنتدى المعنى بالتلريد الناجم عن الكوارث.

وفي حين اتجهت الالتزامات المتعلقة بالتلريد إلى التركيز بقدر أكبر على اللاجئين مقارنة بالمشيردين داخلياً، تضمنت بعض الالتزامات المتعلقة بالمشيردين داخلياً بشكل محدد سياسات ونحوها جديدة مثل إدماج المشيردين داخلياً في الخطط الإنمائية الوطنية، وإتاحة سبل الحصول على التعليم، والتنمية وتنفيذ الأطر الوطنية، وتحسين جمع البيانات. وقدّمت عدة التزامات من إثيوبيا وأوغندا وفنلندا وسويسرا والصندوق الاستثماري الدولي لتعليم اللاجئين ومجلس

وانطوت الالتزامات الفردية والمشتركة على ما يزيد على عدة بلايين من دولارات الولايات المتحدة في هيئة تعهدات مالية من النمسا وكندا وألمانيا واليابان والترويج وتحالف دوائر الأعمال العالمية بشأن التعليم.

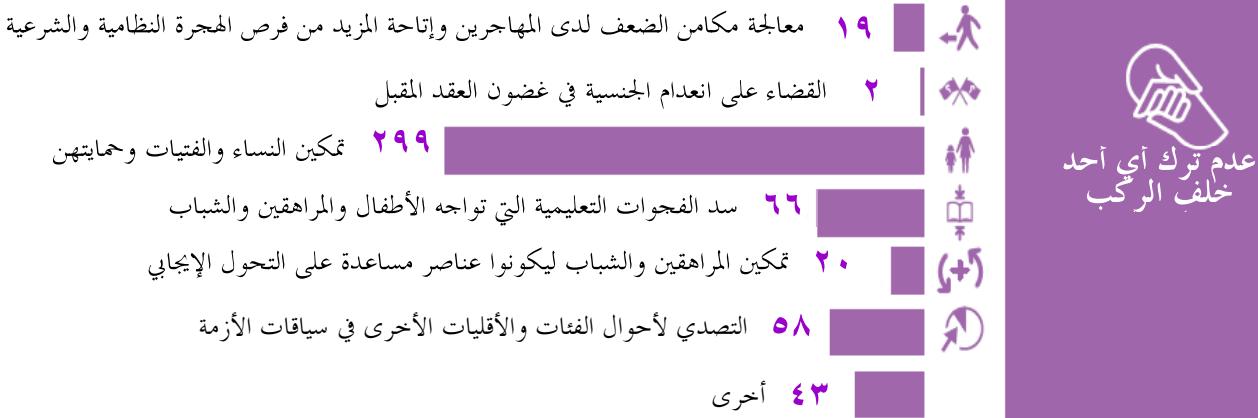
باء - معالجة مكامن الضعف لدى المهاجرين وإتاحة المزيد من فرص الهجرة النظامية والشرعية
 اغتنم عدد من أصحاب المصلحة فرصة انعقاد مؤتمر القمة للتشديد على مكامن الضعف الخاصة لدى المهاجرين في حالات الأزمة وضرورة التصدي الوافي لها كجزء من الاستجابة الإنسانية، وقاموا أيضاً بتقديم ١٩ التزاماً. وتركز بعض الالتزامات على التوسيع في مناقشة هذه المسألة في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعنى بحركات التزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين المشار إليه آنفاً.

وتضمن كثير من هذه الالتزامات الإقرار بالصالح العام العالمي الذي تسديه البلدان والمجتمعات المستضيفة لأعداد كبيرة من اللاجئين.

والالتزام عديد من أصحاب المصلحة بتحفيز الجهد العالمي للتصدي للتشريد القسري، بالمشاركة النشطة في الأعمال التحضيرية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعنى بحركات التزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين، المقرر له ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ والانخراط في إجراءاته. والمشاركة في مؤتمر قمة القادة المعنى باللاجئين المقرر له ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦؛ واستهدفت هذه الالتزامات بلوحة دعم جديد مهم من الدول الأعضاء لأغراض التمويل وإعادة توطين اللاجئين والسماح بدخولهم وزيادة اعتمادهم على الذات وزيادة إدماجهم.

عدد الالتزامات الفردية والمشتركة حسب بند التحول أو التغيير، بموجب خطة العمل من أجل الإنسانية

٣٤٧ الحد من التشرد ومعالجته



المهكلية والسلوكيات التي تتسبب في عدم المساواة بين الجنسين، والعمل من أجل ضمان تمكين النساء والفتيات وضمان حقوقهن، ومواءمة التمويل والبرمجة مع مبادئ المساواة الجنسانية. وتعهد عدد من البلدان ومن أصحاب المصلحة الآخرين بتقديم دعم مالي للجماعات النسوية.

أيد ١١١ من أصحاب المصلحة التزاماً واحداً على الأقل من الالتزامات الأساسية الخمسة المتصلة بمسألة الجنسانية. وعلاوة على الالتزامات الفردية والمشتركة البالغ عددها ٤٦ التزاماً المقطوعة دعماً للمائدة المستديرة للقيادة الرفيعي المستوى المعنية بالنساء والفتيات: تحفيز العمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، تجلت الرغبة في تحقيق نتائج أفضل في مجال الجنسانية فيما أبدى من التزامات في نطاق الموارد المستديرة الست الأخرى. وقد ارتبط ما عدده ٦٣ من الالتزامات الفردية والمشتركة بالموارد المستديرة الأخرى.

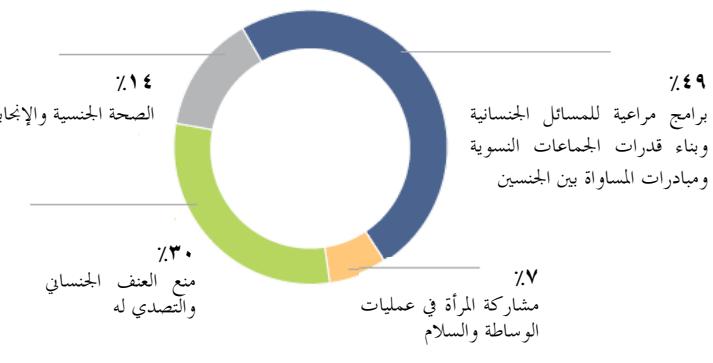
وانطوى عدد كبير من الالتزامات على التعهد بالاستفادة من مهارات النساء الأخليات والجماعات النسوية الأخلاقية وخبرائهن وتمكينهن كجهات فاعلة محورية وقادرات ووكيلات للتغيير. والتزمت شيلي بضمان مشاركة النساء في عمليات بناء السلام بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. والتزمت ليختنشتاين بزيادة الإدماج والمشاركة الجحدية للنساء في الأدوار القيادية لأي عملية للسلام، بما لا يقل عن ٣٠ في المائة مع السعي للوصول بهذه النسبة بشكل مثالي إلى ٥٠ في المائة.

وسلط عديد من أصحاب المصلحة الضوء على زيادة المساعدة والدعم للجماعات النسوية. والتزمت أستراليا نيابة عن مجموعة ميكتا (المكسيك وإندونيسيا وجمهورية كوريا وتركيا وأستراليا) بالعمل عن كثب مع الجماعات النسوية الأخلاقية والوطنية لتزويدها بالدعم العملي من أجل زيادة قدرتها على الإنجاز في السياسات الإنسانية. والتزمت مؤسسة أووك

جيم - القضاء على انعدام الجنسية في غضون العقد المقبل

حظيت مسألة انعدام الجنسية بأقل عدد من الالتزامات الفردية. وينتشر في أرجاء العالم ما يقرب من ١٠ ملايين شخص محروم من هوية وطنية تمثل في أغلب الأحيان شرطاً أساسياً مسبقاً للتمتع بالنطاق الكامل لحقوق الإنسان. وقد يواجه الأشخاص عديمي الجنسية من جراء ذلك صعوبة في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمل وحرية التنقل. ورغم الحاجة الماسة لإنهاء حالات انعدام الجنسية، جاء عدد الالتزامات الفردية الداعمة لهذا الموضوع ضئيلاً. ويستحق التنويه بصورة خاصة تعهد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمناصرة إنهاء حالات انعدام الجنسية بحلول عام ٢٠٢٤ (حملة أنا أنتمي) ودعم جهود الدول الأعضاء في مساعيها لإنهاء انعدام الجنسية.

٥٠٩ التزامات فردية ومشتركة تتعلق بالنساء والفتيات



دال - تمكين النساء والفتيات وحمايتهن

بذا موضوع المساواة الجنسانية وتمكين النساء والفتيات مهيمنا في مؤتمر القمة. ومن أصل الالتزامات الأساسية الاثنين والثلاثين، حظي الالتزام الأساسي بضمان مراعاة البرامج الإنسانية للمسائل الجنسانية بثالث أكبر عدد من المساندات. وتولدت التزامات مهمة لمحاربة الحواجز



وأبدي عدد من الالتزامات لضمان حصول النساء والفتيات اللاجئات والمسيرات داخلها والمهاجرات على الخدمات؛ وانخرطهن بشكل مجدٍ في تصميم البرامج وعمليات اتخاذ القرار. وتعهدت منظمة "ترو كير" بأن تضع في قمة أولوياتها المشاركة المتساوية للنساء والفتيات في الإعلام عن المشاريع التي تخمينهن وتستجيب لاحتياجاتهن المحددة.

وحرى تدعيم عدد من المبادرات القائمة من خلال إبداء التزامات جديدة. ومثال لذلك، قيام فرنسا وميانمار وهولندا والصندوق الاستئماني الدولي لتعليم اللاجئين وإسبانيا وشركة سوميتومو كميكلار ومفوضية اللاجئين النسائية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الرؤية العالمية بالالتزام بدعم مبادرة الأمين العام "كل امرأة، كل طفل" وخريطة الطريق المصاحبة لها والعمل على إيماء جميع الوفيات التي يمكن منها بين النساء والراهقات في سياق الأزمة. وكمثال لذلك، ودعا مبادرة "كل امرأة، كل طفل" تنفذ حملة "لا شيء سوى الحياة" التابعة لمؤسسة الأمم المتحدة مع شركة سوميتومو كميكلار التزاماً بتقديم ما قيمته مليون دولار من خيام أوليست المقاومة للبعوض التي تتجهها الشركة للاجئين والمسردين بحلول نهاية عام ٢٠١٦. وتتوالى توزيع هذه الخيام وكالات الأمم المتحدة العاملة في سياقات الطوارئ والتراث.

هاء - سد الفجوات التعليمية التي تواجه الأطفال والراهقين والشباب

أبرز كثيرون ضرورة تيسير الحصول على تعليم جيد في سياقات الأزمة، معتبرين ذلك مجالاً للعمل العاجل. وقدّم ما إجماليه ٦٦ تعهداً للعمل صوب توفير تعليم جيد في سياقات الطوارئ.

وأعربت سبع وخمسون منظمة عن دعمها لصندوق "لا يمكن للتعليم أن يتضرر"، وهو صندوق عالمي جديد

بتقدّم ١٠ في المائة من ميزانيتها السنوية للجماعات النسوية المحلية والوطنية.

والتزمت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بزيادة النسبة المئوية لشركائها المنفذين من الجماعات النسوية. وعلى سبيل المثال، التزمت منظمة المعونة بأن تضمن أن يكون ٥٠ في المائة على الأقل من شركائها المنفذين في العمليات الإنسانية إما من المنظمات التي تقودها النساء أو المنظمات النسوية بحلول عام ٢٠٢٠.

والتزم عديد من أصحاب المصلحة باستخدام منظار جنساني مستفيدين ببيانات المصنفة بحسب الجنس والسن، وإنشاء آليات تعمل على إدماج مشاركة النساء والفتيات في برامجها. والتزمت أستراليا والممسي والاتحاد الأوروبي وهولندا وإسبانيا والسويد وسويسرا بأن تستخدم مؤشر المساواة بين الجنسين على نحو منهجي كمعيار للتمويل في جميع المقترنات المشاريعية. والتزمت ألمانيا ضمن آخرين بقصر تخصيص التمويل على الإجراءات التي تتضمن بشكل صريح تحليلاً جنسانياً يستخدم بيانات مصنفة بحسب الجنس والسن، بحلول عام ٢٠١٨.

وسلط عدد من الدول الأعضاء الضوء على أهمية الصحة الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات. وبلغ إجمالي عدد الالتزامات الفردية التي ركزت على مسألة الصحة الجنسية والإنجابية ٧٠ التزاماً. وعلى وجه الخصوص، التزمت ميانمار بأن تطبق بحلول عام ٢٠١٧ مجموعة الخدمات الأولية التي تمثل الحد الأدنى للصحة الأساسية في غضون ٤٨ ساعة من حدوث حالة الطوارئ. وأعلنت سويسرا أن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية أولوية لسياساتها الخارجية. وتعهدت المنظمة الكاثوليكية للإغاثة والمساعدة الإنمائية بإتفاق موارد على الصحة الجنسية والإنجابية في أفريقيا الناطقة بالفرنسية في غضون السنوات الخمس المقبلة.

واو - تمكين المراهقين والشباب ليكونوا عناصر مساعدة على التحول الإيجابي

وّقع ما يزيد على ٣٠ من الشركاء - دول وأعضاء ومنظمات غير حكومية ووكالات للأمم المتحدة وكيانات من القطاع الخاص - في سياق مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني اتفاقاً تاريجياً، هو تحالف الشباب في العمل الإنساني. ويهدف التحالف إلى التأكيد على تصدي نظام العمل الإنساني لأولويات الشباب ومشاركتهم، ويركز على الحالات الرئيسية التالية:

- كفالة مساهمة البرامج الإنسانية في حماية صحة ونماء الشابات والشباب والبنات والأولاد.
- دعم المشاركة المنتظمة للشباب وإقامة الشراكات معهم في جميع مراحل العمل الإنساني، وعلى وجه الخصوص في اتخاذ القرار وتحديد مخصصات الميزانية.

لتقدم تعليم جيد لجميع الأطفال والشباب حتى في أشد الظروف عسرًا. وجرى التعهد بـمبلغ ٩٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة لصندوق "لا يمكن للتعليم أن يتضرر" قدمته كل من مؤسسة دي العطاء، والمفوضية الأوروبية، والنرويج، والملكة المتحدة والولايات المتحدة وهولندا. وأعلن تحالف دوائر الأعمال الدولية بشان التعليم عن حشد مبلغ إضافي مقداره ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في شكل مساهمات مالية وعينية ذات صلة لصندوق "لا يمكن للتعليم أن يتضرر".

والالتزام الاتحاد الأوروبي بـمخصص ٤ في المائة من ميزانيته في مجال المعونة الإنسانية لأغراض التعليم في حالات الطوارئ. والتزمت النرويج بأن تخصص ٨ في المائة على الأقل من مساعدتها الإنسانية العالمية خلال الدورة البرلمانية الحالية لأغراض التعليم في حالات الطوارئ.



امرأة تتسلم حصة من الذرة والزيت من نقطة لتوزيع الطعام في جنوب السودان. وينتشر زهاء بليون نسمة من ذوي الإعاقات البدنية وأوّل الذهنية على نطاق العالم ويندرجون ضمن أشد الأشخاص تهميشاً في المجتمعات المتضررة من الأزمات، وتusal منهم الكوارث والتزاعات على نحو غير متناسب. ويحتاج الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة بعدم ترك أي أحد خلف الركب، الوصول إلى كل شخص موجود في حالات الترّاع والكوارث وحالات الضعف والخطر.

الصورة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/ جاكوب زوكرمان



١٤٠ إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني كياناً.

إضافة إلى تأييد الميثاق، أبدى المشاركون التزامات بوضع مبادئ توجيهية عالمية بشأن إدماج الإعاقة في العمل الإنساني وزيادة جمع البيانات وتحسين الحصول على الخدمات والمساعدة وضمان التعاون التقني والمالي وتعزيز الشراكات مع المنظمات المحلية والوطنية الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة. والتزم عدد من الجهات الفاعلة التشغيلية بتصنيف البيانات ليس فقط بحسب نوع الجنس والسن، بل أيضاً بحسب الإعاقة البدنية.

وتعهد المانحون والشركاء المنفذون بتحديث سياساتهم وأطرهم الاستراتيجية الإنسانية من أجل المراقبة التامة لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في سياساتهم المعنية بالاستجابة للأزمات.

والالتزام عديد من أصحاب المصلحة بزيادة إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في اتخاذ القرار والتخطيط في المجال الإنساني، بما في ذلك في آليات التقييم والتنسيق.

- تعزيز قدرات الشباب ليكونوا فاعلين نشطين في العمل الإنساني، ودعم المبادرات والمنظمات المحلية التي يقودها الشباب في إطار الاستجابة الإنسانية.

- زيادة الموارد لتلبية احتياجات وأولويات المراهقين والشباب المتضررين بالأزمات الإنسانية، واستخدام المؤشر الخيري والعمري الجديد لتحسين التتبع والإبلاغ.

- توليد بيانات مصنفة بحسب السن والجنس تهتم بالشباب في السياق الإنساني واستخدامها على نحو منهجي.

زاي - التصدي لأحوال الفئات والأقليات الأخرى في سياقات الأزمة

في آب/أغسطس ٢٠١٦ تجاوز عدد الشبكات والمنظمات الإنسانية وشبكات ومنظمات حقوق الإنسان وشبكات ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ووكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء التي أيدت ميثاق

عدد الالتزامات الفردية والمشتركة حسب بند التحول أو التغيير بموجب خطة العمل من أجل الإنسانية



يرجى ملاحظة أن الشكل لا يصور الالتزامات المصنفة تحت مسمى “آخر”.



المسؤولية الأساسية الرابعة

تغير حياة الناس: من تقديم المعونة إلى إهاء العوز^(٤)

(٤) تتضمن هذه المسؤولية الأساسية الالتزامات المتصلة بالحالات التالية: اتباع أسلوب جديد في العمل والكوارث وتغير المناخ ووضع الناس في الصدارة وتحقيق نتائج جماعية والمخاطر والضعف والابتكار والمنظمات الإقليمية والصحة والاستجابة الحضرية.

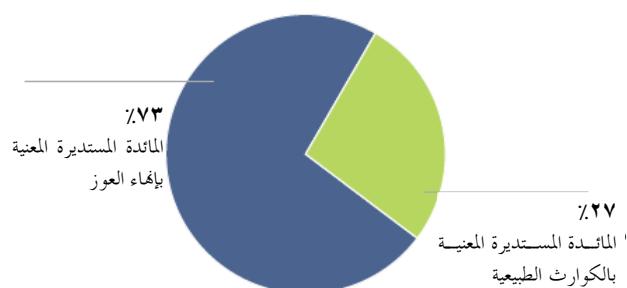
بحخصوص احتماع المائدة المستديرة المتعلقة بإهاء العوز، أعرب ١١٧ من أصحاب المصلحة عن دعمهم لواحد على الأقل من الالتزامين الأساسيين، وسجل حتى تاريخه ٦٨٦ التزاماً فردياً أو مشتركاً. ومن أصل جميع الالتزامات الأساسية الاثنين والثلاثين، حظي الالتزام الأساسي بشأن اتباع أسلوب جديد في العمل يلي احتياجات الناس العاجلة ويقلل من المخاطر والهشاشة بأكبر عدد من إعلانات التأييد. وبرز بقوة في جميع الالتزامات ذات الصلة موضوع بناء القدرة على الصمود. وبخصوص المائدة المستديرة المتعلقة بالكوارث الطبيعية، أيد ١٠٦ من أصحاب المصلحة التزاماً واحداً على الأقل من الالتزامات الأساسية الخمسة المتعلقة بالكوارث وتغيير المناخ، وجمع حتى تاريخه ما عدده ٢٥٣ التزاماً فردياً أو مشتركاً داعماً لهذا الموضوع.

تولد عن مؤتمر القمة دعم غير مسبوق لإيجاد أسلوب حديد للعمل يلي احتياجات الناس العاجلة ويقلل الاحتياجات الإنسانية والمخاطر والضعف. ولتحويل ذلك إلى أمر واقع، أبدى ما عدده ٩٣٩ التزاماً في اجتماعي المائدة المستديرة المتعلقي بالمسؤولية الأساسية الرابعة وهم - تغيير حياة الناس: من تقسيم المعونة إلى إهاء العوز؛ والتصدي للكوارث الطبيعية وتغيير المناخ؛ إدارة المخاطر والأزمات بنهج مختلف؛ وفي الاجتماعات الخاصة والمناسبات الجانبيّة ذات الصلة. وركزت الالتزامات الفردية والمشتركة على الاستثمار في قدرات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والبناء عليها، بما في ذلك قدرات السكان والمجتمعات المحلية المتضررين مباشرة بالأزمات، واعتماد هجج يجمع بقدر أكبر بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي فيما يختص بمجموعة من المسائل. وأكتسّي موضوع الحد من المخاطر والإندار والتحرك المبكر والتاهب للكوارث طابعاً محورياً في كثير من الالتزامات. وسلط شركاء متعددون الضوء على عزمهم زيادة الاستثمار في مجال تحليل البيانات والمخاطر.

عدد الالتزامات الفردية والمشتركة حسب بند التحول أو التغيير، بموجب خطة العمل من أجل الإنسانية



يتصل ٩٣٩ التزاماً أساسياً أو مشتركاً بالمسؤولية الأساسية الرابعة





ولاح اتجاه رئيسي آخر تمثل في الإقرار المهم من جانب الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين بالقوة التحويلية الكامنة في البرامج القائمة على أساس نقدى، وعلى وجه الخصوص في تمكين الأشخاص المتضررين. وصدر ما إجماليه ٩٩ التزاماً فردياً من جهات تشمل سويسرا وألمانيا وهيئة الإغاثة الإسلامية وتحالف تيرفند وشركة ماستر كارد الدولية، وجهات فاعلة أخرى ترتكز على توسيع نطاق البرمجة والتمويل القائمين على الأساس النقدى في سياق الأزمات الإنسانية، واستخدام التحويلات المالية المتعددة للأغراض عند الاقتضاء.^(٥)

وأتجه على الأقل ١٥ من أصحاب المصلحة إلى التشديد على أهمية توسيع نطاق أنظمة الحماية الاجتماعية وتحسينها. وشمل هؤلاء إثيوبياً ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وفرنسا ومنظمة العمل الدولية وإيطاليا وأيرلندا وبرنامج الأغذية العالمي.

وأبدى عدد من الجهات الفاعلة تشمل الدانمرك وفرنسا وجموعة القمة الاقتصادية النيجيرية ووكالات الأمم المتحدة - بما فيها وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى - التزامات بالقيام بشكل منهجي بإدراج المشاريع المراعية للحساسيات الجنسانية في بناء قدرة المجتمعات على الصمود، وزيادة جمع وتحليل ونشر البيانات المصنفة بحسب الجنس والอายุ بخصوص احتياجات النساء والفتيات وأوجه ضعفهن، وضمان استنارة جميع الاستجابات الإنسانية بالتحليلات الجنسانية من أجل تحصيل نواتج تلبيها الحاجة والسياق والحساسية الجنسانية.

^(٥) يمكن أيضاً ربط التعهدات المتعلقة بالبرامج القائمة على أساس نقدى بالمسؤولية الأساسية الخامسة، الاستثمار في الإنسانية.

ألف - تعزيز النظم الوطنية والخليوية بدلاً من الاستعاضة عنها

قدم ما عدده ٣٩٩ التزاماً تعرب عن دعمها لجعل قاعدة الاستجابة للأزمات في الواقع العملي هي أن تكون هذه الاستجابة محلية قدر الإمكان ودولية عند الاقتضاء. وشمل ذلك عدداً من الالتزامات بتعزيز القدرات الإقليمية وتنويع الشراكات. وكانت المنظمات غير الحكومية هي منبع أهم ما قدم من دعم في هذا المجال حيث أيدت كثير منها تأييداً قوياً التحولات المقترحة صوب الأخذ بنهج أكثر تمحوراً حول الناس وأشد اصطفاغاً بالصبغة المحلية. وأعيد تأكيد هذه الالتزامات بالتزامات أخرى أبديت في إطار المسؤولية الأساسية الخامسة - سعياً إلى زيادة التمويل المباشر للجهات الفاعلة المحلية والاستثمار في قدراتها.

والالتزام كثير من أصحاب المصلحة بالاستثمار في صمود المجتمعات واستجابة الخط الأول، وهو ما حظي بتأييد قوي لما يكفله من مشاركة النساء والجماعات النسوية مشاركة كاملة وفعالة، بما في ذلك قيام هؤلاء بتقديم عدة تعهدات ملموسة. وعلى سبيل المثال، التزمت هيئة المعونة الأفغانية بزيادة قدرة ٤٥ مجتمعاً محلياً في أفغانستان على الصمود بوجه الكوارث الطبيعية وتغيير المناخ بحلول عام ٢٠١٨.

وكان هناك تركيز قوي على بناء القدرة المحلية والوطنية. وقامت مجموعة من أصحاب المصلحة تشمل لكسمبرغ وفرنسا وأمانة منظمة التعاون الإسلامي وأكاديمية الريادة في العمل الإنساني، والمجلس الكوري للمنظمات غير الحكومية للتعاون الإنمائي فيما وراء البحار وسواها من الجهات بتقديم التزامات ملموسة عديدة للاستثمار في قدرة إمكانية المستجيبين في الخط الأمامي.

المحلية وزيادة المشاركة المجتمعية. واعتمدت الشركة التركية للاتصالات (تركسيل) ميثاق التواصل الإنساني لمشغلي شبكات الهاتف المحمول الذي ترعاه الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول، وتعهدت بزيادة سُبل وصول المتأثرين بالأزمات إلى خدمات الهاتف المحمول بتوفير سبيل مجاني أو مدعوم لاستخدام الشبكة.

ودشّنت الرابطة الأوروبية لمشغلي السواتل ورابطة جي. في. إف للشبكات الساتلية الرقمية ميثاق التواصل في حالات الأزمة لتسهيل الاتصالات بين المستجبيين لحالات الطوارئ الإنسانية بما في ذلك مع المجتمعات المحلية المتضررة.

باء - التحصُّب للأزمات بدلاً من انتظار حدوثها
 حرى الإقرار بشكل واضح بضرورة أن تكرّس الجهات الفاعلة الوطنية والدولية قدرًا أكبر من مواردتها المالية والبشرية يتبع لها التركيز على زيادة التأهب وتقليل أوجه الضعف، بدلاً من التركيز على الاستجابة للأزمات والتدخلات اللاحقة لانتهاء التراغ التي تتسم بكلفتها الباهضة. ونتيجة لذلك، ساد دعم واسع النطاق لجميع الالتزامات الأساسية الخمسة المتصلة بالمائدة المستديرة المعنية بالكوارث الطبيعية وتغيير المناخ: إدارة المخاطر والأزمات بطريقة مختلفة. ودعم ١٠٦ من أصحاب المصلحة التزاماً واحداً على الأقل من الالتزامات الأساسية الخمسة المتصلة بالكوارث وتغيير المناخ، وجرى حتى تاريخه جمع ٢٥٣ التزاماً فردياً ومشتركاً تدعم هذا الموضوع.

وتبهر الالتزامات استعداداً قوياً لتخفيض حجم أكبر من الاستثمار في التأهب للكوارث، بما في ذلك في الإنذار المبكر وتحليل المخاطر وتعزيز القدرات، شاملة قدرات الجهات الفاعلة الوطنية.

وأكَّد عديد من أصحاب المصلحة مجددًا مبادئ الشركات، بما في ذلك الشبكة الأهلية للحد من مخاطر الكوارث، والمجلس الدولي للمؤسسات الخيرية. وأيد ثلاثة من المنظمات غير الحكومية الدولية ميثاق التغيير الذي يلزمها بالتطبيق الكامل لثمانية التزامات تتصل بطريقة عمل المنظمات مع الجهات الفاعلة الوطنية وال محلية والارتباط بها وتمويلها.

وضع الناس في الصدارة: بناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود

تجسد موضوع المسائلة أمام السكان المتضررين كأحد الموضوعات المهمة فيما أبدى من التزامات في إطار المسؤولية الأساسية الرابعة طوال انعقاد المؤتمر، وهو ما بلور الإقرار الواضح بأن الناس هم الفاعلون الموريون فيما يمس حياتهم وأنهم أول المستجبيين وآخرهم في أي أزمة. وقد أبدى ٤٥ من أصحاب المصلحة التزامات فردية تتصل بالمساءلة أمام السكان المتضررين.^(٦)

وفي سبيل تعزيز المسائلة، اتجه بعض أصحاب المصلحة إلى الالتزام باعتماد المعيار الإنساني، ومعيار المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، وبيان اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنى بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين على صعيد فرادي الوكالات.

ومن جملة الالتزامات الفردية الجديرة بالذكر تعهد الشبكة الآسيوية للحد من الكوارث والاستجابة لها بإنشاء منتدى آسيوي للصمود على الصعيد المحلي بهدف زيادة قدرات الجهات الفاعلة المحلية. والتزمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بإنشاء منتدى مشترك لتعزيز المجتمعات

(٦) أبديت شفافة في سياق مؤتمر القمة بعض الالتزامات التي يبرزها هذا الفرع.



الأعضاء الأخرى لجعل مسألة تعين مثل خاص معنى بالبيئة والأمن إحدى المآثر الباقية لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني.

وأبدت جهات فاعلة عديدة التزامات للتصدي للتغير المناخ. فتعهدت كوسตารيكا بزيادة استثمارها في بيانات البيئة، بما في ذلك عن طريق تحسين شبكة الطقس والمياه ونظام الإنذار المبكر.

وعلى نحو جدير باللاحظة، تعهدت اليابان بتقدیم أربعة بلايين من دولارات الولايات المتحدة لأغراض تقليل مخاطر الكوارث، فيما التزمت المملكة المتحدة باستثمار ٥,٨ بلايين من الجنيهات الاسترلينية على مدى السنوات الخمس المقبلة لمواجهة تغيير المناخ. ووعدت سويسرا بتكرير سُدس محمل ميزانيتها المخصصة للعمليات الإنسانية لأغراض تقليل مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود.

وقدم القطاع الخاص أيضاً التزامات ملموسة. فعلى سبيل المثال، التزمت مؤسسة يو. بي. إس. بالاستثمار في تحليل المخاطر والتحفيز على التحرك المبكر للتخفيف على الناس إلى الحد الأدنى الممكن من الأثر الناجم عن المخاطر المعروفة ومن تكراريتها. والتزمت شركة دي. إتش. إل. بتمديد شراكتها الطويلة الأجل مع الأمم المتحدة من أجل بناء هيكل أفضل لتحسين تأهب المطارات في البلدان المعرضة للمخاطر ومساعدة سوقيات المطارات في أثناء وقوع الأزمات.

وأعاد العديد من الجهات الفاعلة بما فيها كوسجاريكا وتركيا وفنلندا والنرويج والمكسيك واليابان وإيطاليا تأكيد الالتزام بتنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث.

وعلى نحو خاص، لوحظ الدعم الواسع الذي حظيت به شراكة تأهب عالمية جديدة يقودها مجموعة وزراء المالية في البلدان العشرين الأشد تعرضاً للمخاطر في إطار منتدى البلدان المعروضة لخطر تغير المناخ. ويتحدد هدف الشراكة في تعزيز نظم إدارة الطوارئ الوطنية وال محلية في مجموعة أولى تتكون من ٢٠ بلداً، لتمكنها من اكتساب حد أدنى من درجات التأهب بحلول عام ٢٠٢٠.

وأُبدي عدد كبير من الالتزامات المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث. والتزم كل من البرازيل واليابان والاتحاد الأوروبي والتحالف الياباني لمنظمات المجتمع المدني للحد من مخاطر الكوارث، بالاستثمار في آليات الإنذار المبكر وفي الإجراءات المبكرة.

وسلط الضوء على التشيرid الناجم عن الكوارث والمناخ باعتباره شاغلاً متنامياً. وُدعى إلى إنشاء آلية وإطار قانونيين دوليين لحماية هذه النوعية من السكان المشردين. وتعهدت إريتريا بتعزيز تدابير ترمي إلى منع وتفادي التشيرid المستحدث بالعوامل البيئية، بإدماج هذه النوع من المخاطر في استراتيجيات التكيف مع التغير البيئي وإدارة مخاطر الكوارث. وتعهدت فيجي بتقليل الضعف والتصدي لمخاطر التشيرid باستخدام الأداة المتكاملة لتقدير الضعف وتحقيق التكيف التي تطبقها.

وأصدرت دول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية التزاماً سياسياً تعهدت فيه بالمشاركة الفاعلة مع الدول



امرأة تستمع إلى إذاعة ليغوري لا كواكا في منطقة سانغاريا للمشردين داخلياً بجمهورية أفريقيا الوسطى. وقد كان مؤتمر القمة إيداناً بتحولٍ رئيسيٍّ في مجال العمل الإنساني غایته التسكين الحقيقى للأشخاص المتضررين لكي يصبحوا القوة الدافعة لأى استجابة إنسانية. ومن الضروري أن يُكفل استمرار اخراط المتضررين ومشاركتهم على نحو كامل في اتخاذ القرار، وأن تُضمن مشاركة النساء على جميع الصعد.

الصورة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/غيمَا كورتيس

لإعداد تحليل توأمي للبيانات والمعلومات المتصلة بمخاطر متعددة.

وسلّمت الالتزامات المقطوعة خلال الجلسة الخاصة المعنية بتحليل المخاطر والضعف بضرورة تعزيز الفهم للتعقد الذي يحيط بقضايا المخاطر، وأسفرت عن ظهور شراكات قوية لدعم إنشاء المنتدى العالمي للحد من المخاطر.

والترمت خدمات الإغاثة الكاثوليكية بإدراج تحليل المخاطر وإدماج الحد من المخاطر وخطط التخفيف و/أو الاستجابة للمخاطر في جميع البرامج الإنمائية والإنسانية الجديدة، بحلول عام ٢٠٢٠.

تحليل المخاطر والضعف^(٧)

قطعت التزامات عديدة من أجل تحسين البيانات والتقييمات وتحليلات المخاطر بما يتيح انتقال النظام الإنساني من نهج مدفوع بتوفير الإمدادات، إلى نهج مدفوع بالتصدي للمخاطر والاحتياجات الأعظم للمحتاجين الأشد ضعفاً.

والترمت أكثر من ٥٠ منظمة بتقدیم الدعم للمنتدى العالمي للحد من المخاطر الذي يقوده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويجمع فيه خبراء معنین بالمخاطر من شتى الميادين

(٧) أبديت شفاهة في سياق مؤتمر القمة بعض الالتزامات التي يبرزها هذا الفرع.

والالتزام كل من مركز مبادرات التأثير وبرنامج الأمم المتحدة التشغيلي للتطبيقات الساتلية، ووكالة التعاون التقني الإنمائي باستخراج الأدلة وفهم السياسات كأساس لاتخاذ القرار وتخطيط المعونة وتقديمها، في سياق الأزمات المزمنة والأزمات المفاجئة، بما في ذلك في المناطق التي يستعصي الوصول إليها. وجرى التسليم على نطاق واسع بضرورة تقليل مستوى الاحتياجات الإنسانية بالعمل عبر حدود الولايات والقطاعات والمؤسسات ابتعاد تحقيق نتائج جماعية لصالح المتأثرين بالأزمات. وأبرز عديد من الالتزامات أهمية الحرص في العمل الإنساني على إيلاء الاعتبار لمبادئ الإنسانية والمحافظة على القدرة على المواجهة في حالات الطوارئ. وعلى سبيل المثال، واستشعاراً من لجنة الإنقاذ الدولية بزيادة خطورة وأعداد حالات الطوارئ الإنسانية التزمرت بالقيام بحلول عام ٢٠٢٠، بتخصيص موارد للاستجابة لأربع حالات طوارئ متزامنة، ودعم البقاء بالمستوى الذي يقتضيه الحال، في غضون ٧٢ ساعة من قوع الأزمات.

واجتذبت بعض الالتزامات الاهتمام لاعتراضها العمل على كسر دائرة الأزمات المزمنة بطبعيمها بعوامل مُعدلة تتيح التبديل المستمر بين التمويل الإنساني والتمويل الإنمائي. والتزمرت الولايات المتحدة بدعم اعتزام البنك الدولي إنشاء منتدى وتطبيق آلية لتعجيل الاستعراض الدوري للبرمجة الإنمائية في الأزمات المزمنة وكفالة التحول إلى الأخذ بها.

جيم - تحقيق نتائج جماعية: تجاوز الفجوة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي

تناول ما عدده ٢٥٣ التزاماً فردياً ومشتركاً تحسين العمل على وجه العموم لتحقيق نتائج مشتركة مع نطاق أكثر تنوعاً من الشركاء. واتجه عديد منها إلى تسلیط الضوء تحديداً على تحسين التعاون بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنسانية.

ووقع الأمين العام وثيقة "الالتزامات بالعمل" مع سبع من وكالات الأمم المتحدة (منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية) وأقرها البنك الدولي والمنظمة الدولية للهجرة من أجل تنفيذ "أسلوب حديد في العمل" يلي الاحتياجات العاجلة للناس ويقلل أيضاً المخاطر وأوجه الضعف من خلال العمل يداً بيد لتحقيق نتائج جماعية على مدى أطر زمنية متعددة السنوات، واستناداً إلى الميزة النسبية المتاحة في كل سياق.

والالتزامت أيضاً عدة دول أعضاء منها أيرلندا وهولندا وسويسرا وعدة وكالات تابعة للأمم المتحدة بالتمكين لإجراء تحليل مشترك للاحتجاجات والمخاطر وتخطيط مشترك بين القطاعات الإنسانية والإنسانية، سعياً إلى تحسين مواءمة أدوات وتدخلات التخطيط الإنساني والإنساني مع كفالة الاحترام لمبادئهما.

وعلى وجه التحديد، التزمت أمانة منظمة التعاون الإسلامي بالعمل مع الدول الأعضاء على إقامة شبكة لمراكز إدارة الأزمات لتسهيل التعاون الثنائي والإقليمي في مجالات التأهب والاستجابة، وتقاسم الدروس عبر شبكة المنظمات الإقليمية للعمل الإنساني. والتزم معهد التنمية الخارجية بمواصلة العمل كأمانة لشبكة المنظمات الإقليمية للعمل الإنساني.

مبادرة الصحة العالمية

سجل خمسة وخمسون كياناً - من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص - دعمهم للنهوض بعمل جماعي متناسق للتصدي لمقتضيات العمل الصحي في سياق الأزمات. وأبدي ما عدده ٧٢ التزاماً فردياً لتحسين النواتج الصحية والتأهب للاستجابة لمخاطر العدوى وتفشيها؛ وإتاحة الحصول على مجموعة الخدمات الصحية الأساسية وتحسين نوعية الاستعانة بالمصادر الخارجية لاستيفاء الأغراض الصحية في حالات الأزمات.

وتضمنت المعالم الأساسية للالتزامات والمساندات دعم الأمن الصحي العالمي بوصفه شاغلاً استراتيجياً مشتركاً يفرض حتمية تعزيز البنية الدولية للعمل الصحي، بما في ذلك اضطلاع منظمة الصحة العالمية بدور قيادي. ورُئي أن الأولويات التشغيلية الرئيسية الأخرى هي تحسين التأهب، وتمكين جميع المتأثرين بالأزمة من الحصول على مجموعة الرعاية الصحية الأساسية، وتوسيع نطاق القدرات العملية في سياق استثمارات أضخم حجماً في النظم الصحية الوطنية.

وعلى مدى انعقاد مؤتمر القمة صدرت إشارات متعددة عن أزمة الإيبولا والتعهدات التي أبدتها الدول الأعضاء، ووردت أيضاً إشارات إلى مسائل ترتيب أولويات التدخلات الصحية، بما في ذلك فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية والدرن والمalaria باعتبارها مشاكل صحية مزمنة.

مبادرات ذات صلة في إطار المسؤولية الأساسية الرابعة الائتلاف العالمي للابتكار الإنساني^(٨)

سادت رغبة واضحة في جعل الابتكار قاعدة الأساس للمساعدة الإنسانية. وأعربت ثمان وعشرون منظمة عن نيتها الانضمام إلى الائتلاف العالمي للابتكار الإنساني.

وتعهدت الدنمارك بدعم الائتلاف بمبلغ مليوني كرونة دانمركية، وتعهدت أستراليا بتوفير مبلغ ٤٥٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة على مدى ثلاث سنوات لدعم أمانة الائتلاف. والتزمت أكاديمية الريادة في العمل الإنساني باستثمار ما يربو على ٥٠ في المائة من ميزانيتها الإجمالية لتحديد حلول ابتكارية جديدة في مجال التعليم الإنساني وإحاطتها بالرعاية.

شبكة المنظمات الإقليمية للعمل الإنساني

أبرز أيضاً عديد من الجهات الفاعلة أهمية المنظمات الإقليمية. والتزمت ثلات عشرة منظمة إقليمية بإنشاء شبكة المنظمات الإقليمية للعمل الإنساني. وأعرب الأعضاء عن عزمهم تحقيق ما يلي:

- تعميق التعاون داخل شبكة المنظمات الإقليمية للعمل الإنساني، وخارجها مع الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى في مجال العمل الإنساني؛
- تدعيم المبادئ الإنسانية والقانون الدولي الإنساني؛
- تعضيد أركان النظم المحلية؛
- الاستثمار في تحليلات البيانات والمخاطر وتبادلها.

^(٨) أبديت شفاهة في سياق مؤتمر القمة بعض الالتزامات التي يبرزها هذا الفرع.



مبادرة الرابط بين مؤسسات الأعمال

أعربت ثلات وأربعون منظمة عن دعمها لمبادرة الرابط بين مؤسسات الأعمال التي ترمي إلى تيسير انخراط القطاع الخاص في قضايا تقليل الكوارث والتأهب والتعافي. وعلى مدار انعقاد مؤتمر القمة أُبرز دور القطاع الخاص واقترن ذلك بإبداء التزامات ملموسة بزيادة صقل الطاقات الكامنة للقطاع الخاص والشراكات المبرمة معه، بما في ذلك في سياقات مواجهة التشتّر أو من خلال البرامج القائمة على الأساس النؤدي.

والتزمت مؤسسة يو. بي. إس. بالمشاركة مع مبادرة الرابط بين مؤسسات الأعمال بإنشاء شبكة بقيادة القطاع الخاص في تركيا ومنطقتها، وتكرار تنفيذ هذا البرنامج في المكسيك وأمريكا الوسطى. وشملت الجهات الفاعلة الأخرى من القطاع الخاص التي أعربت عن دعمها للمبادرة شركات أريكسون، وديلويت، ومجموعة دويتشه بوست دي. إتش. إل.، وسيليز فورس، وهيلوليت باكارد، ومؤسسة كونراد هيلتون، وهنري تيشين، وفانتاج شركاء.

والتزمت المؤسسة الفلبينية للتعافي من الكوارث بإقامة شبكات وتقديم مشورة على الصعيد العالمي، وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ. كما التزم متندى القطاع الخاص للعمل الإنساني في مدغشقر بدعم إقامة شبكات وطنية بقيادة القطاع الخاص وتعزيزها في منطقة أفريقيا.

ونية عن الشركات في سري لانكا، أعلنت مؤسسة كابيتال ماهاراجا عن تشكيل تحالف لإدارة مخاطر الكوارث، وأعربت عن عزمها العمل مع مبادرة الرابط بين مؤسسات الأعمال لإقامة آلية متعددة القطاعات.

وأعربت ثلات من الدول الأعضاء ومنظمة واحدة من القطاع الخاص عن التزامها بتمويل المبادرة. يبلغ إجماليه ١,٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة (وهو ما يعادل ٥ في المائة من ميزانيتها السنوية المسقطة).

الائتلاف العالمي من أجل مواجهة الأزمات الحضرية

يتزايد حدوث الأزمات في المناطق الحضرية بما يستتبع ضرورة توسيع نطاق الشراكات وأساليب العمل من أجل تحسين السُّبل التي تُلْئِي بها الاحتياجات الإنسانية لسكان المناطق الحضرية. وشهد مؤتمر القمة تدشين الائتلاف العالمي من أجل مواجهة الأزمات الحضرية، وهو شراكة تجمع ما يربو على ٦٥ منظمة لشبكات الحكم المحلي وجهات فاعلة إنسانية وإنمائية ورابطات مهنية أخرى لإحداث تحول أساسى في العمل الإنساني في البلدات والمدن.

وأبدى ما عدده ٥١ التزاماً فردياً لدعم الائتلاف العالمي من أجل مواجهة الأزمات الحضرية، أو للتركيز بصورة أعم على المسائل المتصلة بالمناطق الحضرية. واستهدفت هذه الالتزامات زيادة السبل المتاحة للجهات الفاعلة الإنسانية للحصول على الخبرات في المسائل الحضرية وبناء الصمود الحضري واعتماد أدوات ومارسات إنسانية تتصل بالسياقات الحضرية. وكمثال لذلك، التزمت منظمة الرؤية العالمية بتعزيز قدرها المؤسسية في مجال الاستجابة للأزمات الإنسانية الحضرية بأن تضمن تمَّتع الموظفين المنخرطين في الاستجابة للأزمات بالفهم الأساسي للسياقات الحضرية بحلول عام ٢٠٢٠، ومواءمة استجابة العمل الإنساني للسياق الحضري عن طريق صياغة أدوات تقييم وتشخيص مشتركة وتعزيز التحليل المشترك ومواءمة آليات التنسيق.

وسيتوى المعهد الملكي للمعماريين البريطانيين وشركاؤه صياغة "مشورة المملكة المتحدة في مجال بيئة العمورة" لتزويد مجتمع العمل الإنساني والإثنائي الدولي بخبرات محددة (معماريون ومهندسوں ومحظطو مدن، على سبيل المثال) دعماً لاتخاذ القرار الاستراتيجي و توفير الخبرة التقنية في الميدان.

والتزمت شبكة التعليم الإيجابي للمُسَاءلة والأداء في مجال العمل الإنساني، بزيادة فهم السياقات الحضرية عن طريق إجراء البحوث والعمل على تلبية الاحتياجات المتزايدة بشأن إدارة الأدلة والمعارف المتصلة بالسياقات الحضرية.

المؤهلية الأساسية الخامسة الاستثمار في الإنسانية

ألف - الاستثمار في القدرات المحلية

أبدى ما عدده ٨٨ التزاماً لتعزيز أو تمكين المنظمات غير الحكومية المحلية والمستحبين في الخط الأمامي. وأعرب فيما بين الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية عن دعم قوي واسع النطاق لزيادة تقويض الجهات الفاعلة المحلية وضمان ترويدها بالتمويل القابل للتنبؤ في استجابتها للأزمات وتعافيها منها. وتتضمن وثيقة "الصفقة الكبيرة" التزاماً بتقديم ٢٥ في المائة من التمويل للمستحبين الوطنيين وال المحليين بأكثر السُّبل المباشرة الممكنة بحلول عام ٢٠٢٠. وسوف تمرر أو كسفام ٣٠ في المائة على الأقل من تمويلها الإنساني إلى المنظمات غير الحكومية المحلية بشكل مباشر، بحلول عام ٢٠١٨، وسوف تقدم شركاءها إلى مولبيها لتمكينهم من الحصول على التمويل بشكل مباشر. وبحلول عام ٢٠١٨، وبالتعاون مع شركاء شبكة ستارت، ستعزز رابطة المعونة المسيحية بشكل كبير القدرات الإنسانية لما عدده مائة على الأقل من المنظمات المحلية والوطنية. والتزمت السويد بزيادة حصة الدعم الإنساني التي تقدمها الوكالة السويدية للتنمية الدولية للمنظمات المحلية والمستحبين الأول، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم لصناديق التمويل الجماعي القائمة على أساس قطري. والتزمت نيوزيلندا بتعزيز القدرات الإنسانية للمنظمات الإقليمية في جنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

تؤكد المسؤولية الأساسية الخامسة رؤية الأمين العام بأن إنجاز المسؤوليات الأساسية المشار إليها أعلاه يستوجب إجراء زيادة كبيرة في الاستثمار في الإنسانية: في القدرات المحلية وتقليل المخاطر ومواجهتها وزيادة الاستقرار في السياقات المنشطة وزيادة نطاق الموارد المالية وكفاءتها.

وشدد مؤتمر القمة بدوره على الحاجة إلى زيادة التمويل الإنساني حجماً وتنوعاً وجودة حتى يمكن تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة وتقليل المعاناة الإنسانية. ودفع بقوة أيضاً نحو زيادة كفاءة العمل الإنساني وفعاليته، بما في ذلك عن طريق التمكين للجهات الفاعلة الإنسانية المحلية والوطنية وتقسيم التمويل لها بشكل مباشر ما أمكن. وأبديت أيضاً التزامات مهمة ترمي إلى زيادة مرونة التمويل القابل للتنبؤ، وصياغة حلول متعددة السنوات وزيادة نطاق استخدام البرمجة القائمة على الأساس النقدي.

أيدت ١٠٣ من الجهات الفاعلة التزاماً أساسياً واحداً على الأقل من الالتزامات الأساسية الخامسة الواردة في إطار المسؤولية الأساسية الخامسة، وجرى تجميع ٣٩٢ التزاماً فردياً ومشتركاً قدمها ٨٩ من أصحاب المصلحة.

عدد الالتزامات الفردية والمشتركة حسب بند التحول أو التغيير، بموجب خطة العمل من أجل الإنسانية



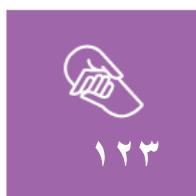
التأهب على المناطق الأكثر تعرضاً للخطر ودعم صمود المجتمعات المحلية.

ومن جملة الالتزامات الفردية والمشتركة المقدمة السبعة والخمسين، أُبدي تأييد قوي للعمل مع الحكومات على مجموعة من آليات تمويل المخاطر، بما في ذلك التأمين ضد المخاطر وتعبئة التمويل المناخي. والتزمت اليابان بالاستفادة من خطط مالية متعددة لتعزيز الاستجابة والتعافي من الكوارث، مستعينة في ذلك بنموذج القرض الجاهز للإغاثة بعد الكارثة، الذي قدمته الفلبين في أعقاب إعصار هيان.

وعلاوة على ذلك، التزم عديد من الدول الأعضاء بزيادة الموارد المخصصة لإدارة المخاطر. فالالتزام سويسرا مثلاً بتحصيص سُدس ميزانيتها للمعونة الإنسانية الدولية لصالح مشاريع ومبادرات منع الكوارث وضمان التأهب، في الفترة ما بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢٠.

وأعلن البنك الدولي عن إنشاء المرفق العالمي للاستجابة التمويلية، الذي سيتولى توفير تمويل بأسعار فائدة بالغة الضاللة لمشاريع إئمائية طويلة الأجل ترمي إلى مكافحة المشاكل. وتعهد أصحاب مصلحة متعددون بتأييد هذا المرفق ودعم مجموعة كبيرة من المبادرات الدولية في مجال التأهب والمناخ.

عدد أصحاب المصلحة الذين تعهدوا بالتزامات فردية ومشتركة بحسب المسؤولية الأساسية



١٨٥
من أصحاب المصلحة

وتحسّد أحد الالتزامات المشتركة الرئيسية في "ميثاق التغيير" الذي وقّعه ٣٠ من المنظمات غير الحكومية الدولية وأكثر من مائة من المنظمات غير الحكومية الوطنية، وهو الميثاق الذي يتضمّن، من بين عناصر أخرى، التزاماً بزيادة التمويل المباشر للمنظمات غير الحكومية في بلدان الجنوب لأغراض العمل الإنساني بنسبة ٢٠ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠١٨.

وأبديت التزامات عديدة ملموسة بزيادة استخدام التحويلات النقدية ومداومة النظر في هذه المسألة بشكل منتظم بالاشتراك مع شبكات الحماية الاجتماعية الوطنية. وقدّمت مجموعة من أصحاب المصلحة التزامات تتعلق بالفقد، كما تعهد القطاع الخاص بإيجاد حلول تقنية.^(٩) وجرى الإعلان عن شراكات ابتكارية جديدة بين جهات العمل الإنساني وشركات القطاع الخاص المالية والتكنولوجية. وعلى سبيل المثال، التزمت الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول، وشركة ماستر كارد، والمتّدلي الاقتصادي العالمي، وشركة أريكسون بتوفير خبراتها في مجال المدفوعات الرقمية وتحويل الأموال بالأجهزة المحمولة وغير ذلك من الحالات، من أجل تلبية احتياجات الناس بشكل أكثر سرعة وفعالية.

باء - الاستثمار بحسب المخاطر

ركّزت الالتزامات التي أبديت دعماً للاستثمار بحسب المخاطر على تقديم المساعدة للبلدان والمناطق المعرضة للمخاطر من أجل إنشاء نظم الإنذار المبكر وتوفير التأمين ضد الكوارث وتجمّع الأدلة للتأكد من تركيز استثمارات

(٩) جرى إلى حد كبير تجمّع الالتزامات المتعلقة بزيادة نطاق البرامج القائمة على الأساس القدي، تحت المسؤولية الأساسية الرابعة، إهاء العوز.

والتزمت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بالتعاون الوثيق لتوليد قدر أكبر من الأدلة والبيانات لإرشاد الحلول في الدول الهشة، من أجل تعزيز الصمود الاقتصادي.

وشهدت الالتزامات الملحوظة المعلنة استهداف مالطة تخصيص نسبة مئوية من مساعدتها الإنمائية الرسمية لحالات المشاشة ودعم بناء القدرات الوطنية والخليوية في البلدان الضعيفة. ووعدت أوكرانيا بالعمل مع الشركاء لإنشاء صندوق استثماري مشترك متعدد الشركاء لبناء السلام والتعافي في أوكرانيا.

والالتزام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بإعداد برنامج عمل لزيادة المعارف وتأكيد الثقة في مجال توسيع المخاطر، بما في ذلك توضيح كيفية ارتباطه بالتأهب والاستجابة.

جيم - الاستثمار في الاستقرار

حظي موضوع الاستثمار في الاستقرار بما عدده ٣٥ التزاماً فردياً ومشتركاً داعماً لتنفيذها. وتوجد عدا ذلك عدة التزامات تتصل بالاستثمار في الاستقرار جرى الإعراب عنها في إطار مسؤوليات أساسية أخرى - بما في ذلك توسيع التعليم في حالات الطوارئ، ودعم البلدان المضيفة لللاجئين، والأموال الخصصة لزيادة قدرات الأمم المتحدة في مجال الوساطة.



أطفال يؤدون إحدى فقرات حفل اختتام مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في إسطنبول بتركيا، يوم ٢٤ مايو/أيار ٢٠١٦.

الصورة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/ متين بالا



دال - تمويل النتائج وعدم التجزؤ: الانتقال من تمويل المشاريع إلى تمويل النتائج

الاحتياجات في مجال الميكل الأساسية والخدمات ذات الصلة، وباستخدام أسلوب يُحقق مباشرة الأعمال الحرة ويعزز نظم التعليم والصحة.

هاء - تنوع قاعدة الموارد وزيادة كفاءة التكلفة

أبدى ما عدده ١٥١ التزاماً فردياً ومشتركاً لتنوع قاعدة الموارد وزيادة كفاءة التكلفة. وقُطعت هذه الالتزامات في إطار الدعم الأوسع الذي نالته "الصفقة الكبرى" مع التركيز على توسيع قاعدة المانحين وتعزيز الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وزيادة شفافية المعونة الإنسانية وكفالة قدر أكبر من المرونة في تقديم التمويل.

وأعربت الدول الأعضاء عن دعم كبير لزيادة الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ ليصل إلى بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتعهدت إيطاليا بمضاعفة مساهمتها للصندوق (من مليون إلى مليون يورو) بحلول عام ٢٠١٨. وتعهدت كندا بتقديم ١٤٧ مليون دولار كندي على مدى خمس سنوات.

وقام عدد صغير من المانحين إما بإعادة الالتزام بتعهداته المقطوعة في عام ٢٠٠٦ بتخصيص ٧,٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، أو مثلما هو حاصل في حالة النرويج، بالالتزام بتخصيص ١,١ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

والالتزام مانحون متعددون بزيادة الشفافية حول قرارات التمويل وتعهدوا بيده أو مواصلة دعمهم للمبادرة الدولية للشفافية في المعونة. وتعهدت المنظمات غير الحكومية الدولية أيضاً بتقديم الدعم، والتزمت بنشر المعلومات عن التكاليف العامة و اختيار الشريك المنفذ.

وأبدى عدد محدود من المانحين، بما في ذلك هولندا، التزامات بتبسيط متطلبات الإبلاغ وتنسيقتها وتقليل العبء الإداري عن كاهل الشركاء المنفذين. وأعلن التحالف العالمي

أبدي ما عدده ٦٠ من الالتزامات الفردية والجماعية تستهدف التحول من تمويل المشاريع إلى تمويل النتائج، واقترب ذلك بتعهد عديد من أصحاب المصلحة بتطبيق نطاق كامل من الخيارات المالية. وعلى سبيل المثال، تعهدت شبكة ستارت بمواصلة استكشاف منافع آليات التمويل البديل، كالاستثمار لتحقيق الأثر الاجتماعي، وتطبيقات هذه الآليات في المجال الإنساني حلباً لإبداعات جديدة من أجل تمويل العمل الإنساني. وتعهدت السويد بتوسيع نطاق شراكات القطاعين العام/الخاص القائمة على المنع والمدفوعة بمواجهة المخاطر، وتمويلها بمتغيرات الإنمائية مثل ميزانيات التأمين ضد المخاطر وميزانيات الحماية الاجتماعية.

وتعهدت جمهورية كوريا وفرنسا ومالطة بزيادة دعم صناديق التمويل الجماعي القائمة على أساس قطري. وإضافة إلى ذلك التزمت الولايات المتحدة، وهي مانح لم يسبق له تقديم تمويل إنساني من خلال هذه الآليات، بالبدء في استخدام هذه النوعية من التمويل على أساس تجاري بحلول عام ٢٠١٧.

واجذب موضوع الترابط الإنساني - الإنمائي دعماً قوياً. وسوف تواصل تركيا مثلاً تعزيز التنسيق الجاري بين مؤسساتها الوطنية المسؤولة عن تقديم المساعدة الإنمائية والمساعدة الإنسانية ضماناً للنهوض بهما تخطيط الموارد المالية وتوزيعها بأشد الأساليب كفاءة وفعالية. وحظي باعتراف واضح الإقرار بضرورة أن يقوم اللاعبون الذين يركزون تقليدياً على الأوضاع الإنمائية بدور أقوى في مرحلة مبكرة من المتواлиة، وقد تبدى ذلك في إبداء التزامات بتوسيع نطاق الإقراض والمشورة ذات الصلة لكي يتسم تعزيز الصمود الاقتصادي من خلال تمويل حجم أكبر من

وفي الجلسة الخاصة المعنية بالتمويل الاجتماعي الإسلامي^(١٠)، أُعلن مایانك الإسلامي ومجلس اللاجئين النرويجي عن إنشاء وقف إنساني عالمي (صندوق للهبات) من أجل توفير دعم أقوى للمشردين والتصدي لحالات الطوارئ المزمنة المنسية قليلة التمويل. واستهل بنك إندونيسيا المركزي العمل بمعايير دولية تحدد هيكل صكوك التمويل الاجتماعي الإسلامي على أساس مبادئ وضع مشاركة مع البنك الإسلامي للتنمية. وتحدد المدف من ذلك في تحسين استخدام وإدارة أموال الركاة (الصدق) والوقف (صندوق الهبات) في أغراض العمل الإنساني. وأنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الإسلامي للتنمية المنبر العالمي للتمويل الإسلامي والاستثمار المؤثر.

لمشاركة المواطنين (سيفيكوس) عن التعاون مع هولندا، ودشّنت شركة ماستر كارد الدولية وكونراد هيلتون “آلية تتبع السحاء” من أجل اقتقاء محمل التدفقات المالية.

وأنجذت عدة تدابير لضمان تمويل الشركاء سلفاً وتحديد مواضع الموارد مسبقاً لتقليل أوقات الاستجابة عندما تقع الأزمة فعلياً. وأعطيت تعهدات بزيادة الموارد المتاحة للعمل الإنساني وتوسيع قاعدة المانحين بما في ذلك عن طريق توسيع مسارات وآليات التمويل، وتعليق مستوى تأمين المخاطر وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص وحشد التمويل الاجتماعي الإسلامي. وبناء على ذلك، التزمت هيئة الإغاثة الإسلامية بتشجيع استخدام التمويل الاجتماعي الإسلامي في أغراض الاستجابة الإنسانية.

عدد أصحاب المصلحة المؤيدين للتزام واحد أو أكثر بحسب اجتماع المائدة المستديرة

١٠٣	١٠٦	١١٧	١١١	١٠٠	١٠٩	٨٧
التمويل	الكوارث الطبيعية	إنهاء العوز	النساء والفتيات	عدم ترك أي أحد خلف	التمسك بالقواعد	منع التراغات وإنماها

٢١٦ من أصحاب المصلحة

(١٠) أعرب شفاهة في مؤتمر القمة عن بعض الالتزامات المشار إليها في هذا المقام.

استنتاج

الخامس لتعزيز واحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، على نحو يزيد الامتثال ويعزز المساءلة عن الانتهاكات. كما وجه نداء حازم لضمان التمسك بحقوق النساء والفتيات وتمكينهن من القيادة والمشاركة في صنع القرار. وعجل مؤتمر القمة بالتعهد بعدم ترك أي أحد خلف الركب، من خلال إطلاق مبادرات وكفالة التزامات ضامنة للمشاركة الفعالة للنساء والفتيات والمعوقين والشباب والمسنين في تخطيط البرامج وتصميمها وإنجازها، وتلبية احتياجاتهم وحقوقهم المحددة بشكل منهجي في سياق الأزمات.

وتتحدد مسؤوليتنا المقبلة – فرادى وجماعات – في ترجمة هذه الالتزامات إلى إجراءات محدية قابلة للقياس، ومواصلة النهوض بخطة العمل من أجل الإنسانية. وسوف تتيح المنصة الإلكترونية للعمل والالتزامات والتحول المشاركة المستمرة وتوفر المشورة بشأن تقديم التزامات جديدة. وهذه الطريقة، يستمر ازدهار روح التعاون والمسؤولية المشتركة التي تجلت في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، على نحو يعين في تحويل حياة ١٣٠ مليون من البشر يعيشون في المناطق المنكوبة بالأزمات ويعيد تأكيد وتجديد التزاماتنا حيال الإنسانية.

يُسلط هذا التقرير الضوء على بعض من فيض الالتزامات التي تولدت بالآلاف في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني دعماً لخطة العمل من أجل الإنسانية. وتظهر الالتزامات مجتمعة الرغبة التي تحدو المئات من أصحاب المصلحة إلى العمل بشكل مختلف من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية للناس وتقليلها.

ويخلو في مؤتمر القمة تسليم واضح بضرورة اتباع أسلوب حديد في العمل لدعم القيادات وتعزيز قدرة الجهات الفاعلة الوطنية والدولية؛ ورئيسي أن ثمة حاجة للجمع بين الجهات العاملة في مجال العمل الإنساني والعمل الإنمائي لتحقيق نتائج جماعية لا تلي الاحتياجات فحسب، بل تسعى أيضاً إلى تقليلها؛ وأن هناك الكثير مما يتغير عمله بشكل جماعي من أجل التأهب للنكوارث؛ وأننا نعمل على نحو مختلف لكي نستفيد من تنوع قدرات وموارد وخبرات أصحاب المصلحة المتعددين، وحتى يتسعى تحسين سلامة الناس وصون كرامتهم وقدرتهم على الصمود.

ويتعين اتباع نهج حديد حيال التشريد القسري بليبي الاحتياجات العاجلة للسكان المشردين ويعين أيضاً في التصدي لاحتياجات المشردين والمجتمعات المضيفة من أجل تحقيق الصمود في الأجل الطويل. وقد أعرب عن الدعم



جُمِع مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني ٩٠٠٠ مشارِك من ١٧٣ دولة عضو، بمن فيهم ٥٥ من رؤساء الدول والحكومات (يظهرون في الصورة)، ومئات من ممثلي القطاع الخاص وآلاف الأشخاص من المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وكانت هذه المرة الأولى في سنوات الأمم المتحدة السبعين التي تلتزم فيها المنظمة على هذا النطاق في وجود هذا الجمع المختلف من أصحاب المصلحة المتعددين لمناقشة التحديات الملحة التي تتسبّب اليوم في إحداث معاناة شديدة.

المرفق: عرض بياني لمبادرات أصحاب المصلحة المتعددين و مجالات العمل بحسب المسؤولية الأساسية

الاغتصاب والعنف الجنسي كسلاح للحرب، ويعتبر الإعلان رسالة مهمة لضحايا هذه الجرائم بأن المجتمع الدولي لم يتخل عنهم، ولمقربي الاغتصاب بأنهم خاضعون للحساب.

- الدعوة إلى اتخاذ إجراءات بشأن الحماية من العنف الجنسي في حالات الطوارئ (معزز)

التزام من جانب جميع الشركاء الإنسانيين بتغيير الأسلوب الذي يعملون به على النحو الذي يتتيح لكل استجابة إنسانية توفير خدمات آمنة وشاملة للمتضاررين بالعنف الجنسي وتخفيف ما يواجهونه من مخاطر. وترسم خريطة الطريق المرفقة بالدعوة خطوات ملموسة يستطيع جميع العاملين الإنسانيين اتخاذها على مدى السنوات الخمس المقبلة، من أجل غرس هذا التغيير في سياسات وأنظمة وأدوات تُستخدم في الاستجابة لحالات الطوارئ.

المسؤولية الأساسية الثالثة: عدم ترك أي أحد خلف الركب

- لا يمكن للتعليم أن يتغافل (جديد)

صندوق يهدف إلى إحداث تحويل في توفير التعليم في حالات الطوارئ للأطفال والشباب المتأثرين بالأزمات. ويجمع الصندوق بين جهود الحكومات والجهود الإنسانية والإغاثية. ويرمي إلى جمع التمويل لسد فجوة قدرها ٨,٥ بلايين دولار من أجل توفير تعليم آمن ومجاني وجيد لما عدده ٧٥ مليون طفل وشاب.

ميشاًق إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني (جديد)

تردد فيما يلي الشراكات والمبادرات والائتلافات وب مجالات العمل المنشأة حديثاً أو المعززة خلال عملية مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني التي تساعده في تنفيذ المسؤوليات الأساسية الواردة في خطة العمل من أجل الإنسانية.

المسؤولية الأساسية الأولى: القيادة السياسية لمنع نشوب التزاعات وإنهايتها

- إعلان استكهولم بشأن معالجة الهشاشة وبناء السلام في عالم متغير (معزز)

التزام متعدد بمبادئ الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة، يسعى إلى منع الأسباب الجذرية للتزاع والهشاشة والتصدي لها كسبيل لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بسبب وجوده في سياقات هشة ومتضررة بالزراعة. ويشدد إعلان استكهولم أيضاً على زيادة توفير الدعم المالي الفعال وتعزيز الشراكات.

- المنتدى العالمي لمنع التزاعات (جديد)

منتدى عالمي مقترن بتصدى الأمم المتحدة عن طريقه للقضايا الأساسية في مجال منع التزاعات.

المسؤولية الأساسية الثانية: التمسك بالقواعد التي تضمن الإنسانية

- إعلان الالتزام بإنهاء العنف الجنسي في حالات التزاع (معزز)

إعلان تقود مسيرته المملكة المتحدة يتضمن مجموعة من الالتزامات العملية والسياسية لوضع حد لاستخدام

النسوية - والتسريع بخطى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن.

- **المتدى المعنى بالتشرد الناجم عن الكوارث (متابعة لمبادرة نانسن)**

مبادرة هدفها متابعة العمل الذي بدأته العملية التشاورية لمبادرة نانسن، وتنفيذ توصيات خطة مبادرة نانسن للحماية التي أيدتها ١٠٩ من الوفود الحكومية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وجرى التركيز فيها على التصدي لاحتياجات السكان المشردين عبر الحدود في سياقات الكوارث والتغير المناخي.

المسؤولية الأساسية الرابعة: تغيير حياة الناس: من تقديم المعونة إلى إهاء العوز

- **التزام بالعمل على التعاون في أسلوب العمل الجديد (جديد)**

نُجح متفق عليه بين ثمانٍ من وكالات الأمم المتحدة وبيوبيده البنك الدولي والمنظمة الدولية للهجرة بشأن سبل تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تلبية الاحتياجات وتقليل مكامن الضعف وإدارة المخاطر بشكل أفضل، بالعمل المشترك لتحقيق نتائج جماعية على مدى أطر زمنية متعددة السنوات بالاعتماد على المريمة النسبية في السياق المعين.

- **شراكة التأهب العالمية (جديدة)**

شراكة تقودها مجموعة وزراء المالية في البلدان العشرين الأشد تعرضاً للمخاطر التابعة لمنتدى البلدان المعرضة لخطر تغير المناخ، بالتعاون مع عدد من وكالات الأمم المتحدة. وستعزز الشراكة قدرات التأهب في مجموعة أولى تضم عشرين بلداً لتحقيق مستوى أعلى للتأهب بحلول عام ٢٠٢٠ لمواجهة مخاطر الكوارث الناجمة عن تغير المناخ في المستقبل.

ميشاق لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني، بتطبيق إجراءات إنسانية شاملة لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق رفع الحواجز التي يواجهونها في الحصول على الإغاثة والحماية وتلقي الدعم لأغراض التعافي، ويساهم مشاركتهم في وضع البرامج الإنسانية وتحقيقها وتنفيذها.

- **تحالف الشباب في العمل الإنساني (جديد)**

أول تحالف على الإطلاق يتلزم ليس فقط بتمويل احتياجات الشباب في سياقات الأزمات وبخثها والتصدي لها، بل يتضمن أيضاً التأكيد على جعل الشباب جزءاً من تصميم الاستجابات الإنسانية وقيادتها.

- **ائتلاف الوصول إلى الحلول (معزز)**

ائتلاف يدعم النهج التعاونية بين الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والعمل الإنمائي لتمكين المشردين من التخلص عن الاتكال على المعونة والاتجاه نحو زيادة الصمود والاعتماد على الذات والتنمية، مع تقسيم دعم للتوصل لحلول حالات التشرد المزمن.

- **كل امرأة، كل طفل (معززة)**

مبادرة دشنها الأمين العام في عام ٢٠١٠، توظف كحركة عالمية تستهدف حشد وتكثيف العمل الدولي والوطني من جانب الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني للتتصدي للتحديات الصحية الرئيسية التي تواجه النساء والأطفال والراهقين حول العالم.

- **الأداة التحفيزية العالمية في مجال المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني (معززة)**

آلية تمويلية لأصحاب المصلحة المتعددين محددة المدة (٥ سنوات) مكرسة للتتصدي للفجوة المالية في مجال مشاركة المرأة في السلام والأمن - وبالاخص المنظمات



ويهدف المنتدى إلى تعزيز التعاون والشفافية والمساءلة بوضع سياسات ومعايير مشتركة تتوصل بتشجيع بيانات المصادر المفتوحة وتساعد في إنشاء عتبات محددة للسياسات.

• المركز العالمي للبيانات الإنسانية (جديد)

مركز يتولى قيادته مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ليكون جزءاً من مركز للابتكار قيد الإنماء في لاهاي هولندا، من أجل الجمع بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والدوائر الأكademie في بيئة تعاونية لتوفير خدمة البيانات، وتقاسم البيانات، وزيادة اللام بالبيانات في المجال الإنساني. وتحظى المبادرة بدعم وزارة الخارجية الهولندية.

• الائتلاف العالمي من أجل مواجهة الأزمات الحضرية (جديد)

مبادرة لأصحاب المصلحة المتعددين تهدف إلى توفير المعرف وبناء القدرات ووضع نهج تستثمر بالبيانات وتستند إلى الأدلة، حتى يمكن منع الأزمات الإنسانية في السياقات الحضرية والتأهُّب والاستجابة لها بشكل أكثر فعالية. ويهتمي الائتلاف بسلسلة المبادئ المكرسة في ميثاق الأزمات الحضرية.

• الائتلاف العالمي للابتكار الإنساني (جديد)

ائتلاف يجمع أشخاصاً ومنظمات في شتى الحالات ومن ذوي الخبرات المختلفة للتعاون في وضع حلول ابتكارية وتحويلية لأكثر التحديات العالمية إلحاحاً في المجال الإنساني. وبتركيز الائتلاف على مواجهة التحديات التي لا يكون مستطاع جهة فاعلة التصدي لها بمفردها، سيحد من الأزدواجية ويؤكد تعددية الأثر. ولتحقيق هذا المطمح، يعمل التحالف من خلال مضاهاة المشاكل مع أشخاص قد يكون بمقدورهم حلها وحشد الموارد الاجتماعية والفكرية والمالية وتقاسم المعارف بشأن الحلول المجرّبة.

• ائتلاف المليون من أجل الصمود (جديد)

مبادرة تقوم على التزام الأفراد والمجتمعات والمنظمات ومؤسسات الأعمال والحكومات بمحشد إمكانات الشبكات الجماعية وتنسيق الموارد المشتركة لتوقع الكوارث والأزمات ومكامن الضعف الأساسية والتأهُّب لها وتقليل أثرها.

• ميثاق إدماج الجميع (معزز)

ميثاق من خمس خطوات يمكن للجهات الفاعلة الإنسانية اتخاذها لتقديم مساعدة نزيهة خاضعة للمساءلة تستجيب للضعف بجميع أشكاله وتケفل الوصول إلى أشد السكان تهميشاً - دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

• شبكة تمكين الاستجابة بالمعونة (جديدة)

شبكة لمنظمات المجتمع المدني في بلدان الجنوب المجتمع على المهد المشترك لإقامة شراكات عادلة ومنصفة ولا تقف على كافة أصعدة التنمية وإدارة الكوارث، وضمان تقديم معونة فعالة للسكان المحتاجين. وينصب محور اهتمام الشبكة على ردم الهوة المتسعة بين موارد المساعدة والأشخاص المحتاجين لها.

• ميثاق التغيير (جديد)

مبادرة تقودها المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، للقيام على وجه الخصوص بتنفيذ تغييرات في الطريقة التي تعمل بها النظم الإنسانية لإتاحة سبل الاستجابة التي يزيد فيها الإمساك بالرزمام محلياً.

• المنتدى العالمي للمخاطر (جديد)

مبادرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنائي هدفها تحديد المبادرات التحليلية القائمة التي تتناول قضايا الخطير والضعف والتهديد وتوحيدتها في مَجمَع ممارسات عالمي واحد.

مع الأمم المتحدة وجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وقدف إلى تقليل دعم إإنمائي عاجل للبلدان المتأثرة بأزمة اللاجئين السوريين والتراجع وعدم الاستقرار الاقتصادي.

• الصفة الكبرى (جديدة)

حرمة من الإصلاحات المتعلقة بالتمويل الإنساني أطلقت في سياق مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. واتفق المانحون وممولو المعونة على ٥١ التزاماً لزيادة كفاءة وفعالية معونة الطوارئ لزيادة تحسين تقديم الخدمة للمحتاجين.

• رابطة الأثر الإنساني (معززة)

آلية استهلتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر والحكومة البلجيكية لتقدم مدفوعات بحسب النتائج، وصممت لتشجيع الاستجابات الابتكارية للقضايا الاجتماعية الرئيسية. ويُقدم المستثمرون على المجازفة بتوفير التمويل لبرنامج اجتماعي ابتكاري يديره أحد موفرى الخدمات الاجتماعية (منظمة غير حكومية مثلاً). فإذا حالف البرنامج النجاح تتولى منظمة ثُرِّف بمول النتيجة (عادةً مؤسسة أو وكالة حكومية أو شركة) تسديد التكاليف للمستثمر مضافاً إليها عائد.

• المرفق العالمي للاستجابة التمويلية (جديد)

مرفق يقوده البنك الدولي ويوفر للبلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل موارد للتخفيف من المخاطر والاستجابة للأزمات، مع التركيز الفوري على البلدان المستضيفة لللاجئين. وتخطط مجموعة البنك الدولي لإطلاق هذا المرفق في أيلول/سبتمبر في عضون انعقاد الجمعية العامة.

• شبكة المنظمات الإقليمية للعمل الإنساني (جديدة)

شبكة منشأة لتعزيز القدرات والتعاون داخل المنظمات الإقليمية المشغولة بالعمل الإنساني وفيما بينها، بهدف تكميل الاستجابات وجهود التأهب الوطنية والدولية.

• مبادرة الربط بين مؤسسات الأعمال (جديدة)

مبادرة تجمع بين ١١ شبكة وطنية للقطاع الخاص ممثلةً لمنات الشركات في أنحاء العالم. وقدف إلى مساعدة مؤسسات الأعمال ورباطات الأعمال المحلية على الاستفادة من الشبكات القائمة في إقامة منتديات تتعلق بأنشطة الحد من مخاطر الكوارث والتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة والتعافي، من جملة أنشطة أخرى.

• وضع الصحة في صميم العمل الإنساني الجماعي (جديدة)

مبادرة لأصحاب المصلحة المتعددين تهدف إلى تحقيق نتائج صحية أفضل في مناطق الأزمات. ويعزز هذا المشروع الجماعي التصدي للعمل الصحي في الأزمات والتأهب للاستجابة لمخاطر مواجهة العدوى وتفشيها، ويسّرّع الحصول على مجموعة الخدمات الصحية الأساسية ويحوّد الاستعانة بالمصادر الخارجية في استيفاء الاحتياجات الصحية في أوقات الأزمات.

المسؤولية الأساسية الخامسة: الاستثمار في الإنسانية

• المبادرة التمويلية لدعم منطقة الشرق الأوسط والشمال الأفريقي (معززة)

مبادرة جديدة لدعم منطقة الشرق الأوسط والشمال الأفريقي، وضعتها مجموعة البنك الدولي في شراكة



16-18389 (A)